

# النهضة

مجلة مستقلة جامعة تصدر بالمغرب وتوزع بالعلم

عدد خاص لحزب النهضة  
بمناسبة عيد العرش

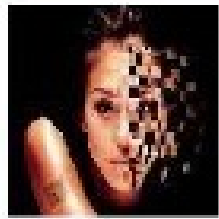


بمناسبة عيد العرش المجيد  
يتقدم حزب النهضة لصاحب  
الجلالة نصره الله بالتأني  
والاخلاص

خطاب عيد العرش المجيد رسالة واضحة لمن يريد ان يستوعب  
والاطر الشبابية عنوانا لمغرب جديد واستمرارا للعدالة التي يسنها  
صاحب الجلالة نصره الله وأيده



المفروض أن  
تساهم  
إداعات الحقل  
البشري في  
تكرام الإنسان



تجارب  
الأمم  
السياسية  
العلمية  
الديمقراطية



حزب النهضة

مواقف  
ومعترجات حزب  
النهضة  
بخصوص  
مشروع الهوية  
الموسعة





أنه لم يعد هناك مجالاً لإضاعة مزيد من الوقت وإلا سنرهن مستقبل الأجيال القادمة بشكل رهيب، كما نتعد راسخين أن المغرب يتوفر على الموهلات الكفيلة بمساعدته على رفع كل هذه الرهانات وهذه التحديات



كلمة المدد بقلم الاستاذ سيد الخيري الكاتب العام لمزب النهضة

التعاقب، مما يضر غياب التداول على المسؤوليات في مقبل تحلم أحجام الأجهزة القيادية لاستقبال الطموحات الشخصية. مثال آخر يركي هذا الطرح يتمثل في الاستجابات والاستقلالات التي تميز الحقل السياسي الرهني والتي يرجع مصدرها إلى غياب تقام مسبق واتفاق مبني حول طبيعة التعاقب، حيث إذا حصل مشكل، تباينت المرجعيات، فتعاقبت التبريرات والمواقف إلى حد القطعية.

في الوقت الذي تعيش فيه قبات عريضة من المغاربة على غيبة الفقر حتى لم يعد وجود للطبقة الوسطى المتحررة نحو الأسفل، وفي الوقت الذي تضع فيه أجيال من الشباب المعامل المكون والمنقذ وتهدر هكذا طاقات هائلة، وفي الوقت الذي تنتج مدارسنا الرقبة ويصعب على نظامنا الصحي التكفل بمرضانا ويظل القطاع الانتدجي هش وضعيف وتزرف ثرواها الطبيعية وتعمق الفوارق الجهوية، في تلك الوقت وأمام هذه الرهانات والتحديات، نظن أنه لا مجال لإضاعة الوقت أكثر لمباشرة أوراش التنمية.

في الوقت الذي يعرف العالم تحولات عميقة يحثنا عن مكمن ازدهار جديدة وتآكل مع واقع العولمة ما عثرها الخط الإدمولوجي المؤدي، إلى تلك الغاية بالنسبة لدول الشمال، وفي الوقت التي انخرطت عدد من دول الجنوب في مشاريع للاستفادة من هذه التحولات ومن ظاهرة إعادة توزيع مراكز الإنتاج، ثر هذا الوقت وأمام هذه الرهانات والتحديات والسرعة الفائقة التي يسير على وثيرتها العالم، هل لنا أن نضيع الوقت؟

إننا نتعد راسخين أنه لم يعد هناك مجالاً لإضاعة مزيد من الوقت وإلا سنرهن مستقبل الأجيال القادمة بشكل رهيب، كما نتعد راسخين أن المغرب يتوفر على الموهلات الكفيلة بمساعدته على رفع كل هذه الرهانات وهذه التحديات وأن المغاربة يتوفرون على طاقات هائلة للانخراط في مشروع من هذا الحجم إذا ما توفرت شروط التعينة الوطنية الشاملة.

هناك من يقول بأن المغرب بلد فقير. الموضوع يستحق التمعن، الدراسة والتحليل لما نرى كيف تتكون الثروات في حضنه. ولكن، لتفترض أن المغرب حقيقة بلد فقير، فهو كذلك لأنه لا يتوفر لا على بتروول ولا على مناجم الماس والذهب والموارد الطبيعية المنتجة للثروة. ولتتساءل كم هي الدول المتقدمة التي تتوفر على موارد من هذا النوع ومع ذلك شقت طريقها نحو التقدم ورفاه مواطنيها متكنة على أكبر الخيرات منحها الله سبحانه وتعالى، خيرات العنصر البشري

وفي هذا المضمر، يمكن الجزم بأن المغرب يتوفر على نوعية خاصة من الموارد البشرية، عسارة تاريخ غني بالتلافحات الثقافية وبالإبداعات الأدبية وبالانتاجات الفكرية، ترسخت على إثرها القيم الفريدة التي نمتاز بها، تلك القيم الموروثة عن امتزاج الأمازيغي بالعربي والإفريقي بالأندلسي. من هنا ورتنا قابليتنا على الانفتاح على الغير وطبيعتنا السمحة والمتضامنة والمبدعة. وإذا كان تاريخ المغرب غني يبقى لا تدركه لغياب ميالرات التنقيب عنه والتعريف به، فإن التهمين الذي يطال الثقافة المغربية بجميع رواضها" وان كان الجانب الأمازيغي والإفريقي أكثر تهميشاً، من شأنه أن يخلف آثاراً وخيمة على الهوية المغربية، وقد أصبحنا ندرك إننا نتحول إلى شرفيين أو غربيين وتسمى أننا قبل كل شيء مغاربة.

أنطلق في البداية من ظاهرة أفضت أمراً مسلماً به في جميع الأوساط، بما في ذلك الأوساط المعنية بموضوع انتقاله، إلى حد أنها ولت بديهية، بمعنى أنها لا تحتاج لا إلى برهان ولا إلى دليل إثبات. وتتمثل هذه الظاهرة ببساطة في القطعية المأصلة بين ما نتلف نعتة بالطبقة السياسية وبين مختلف الفئات الاجتماعية للبلاد.

من التحليلات العينية لهذه الظاهرة أن عامل الثقة افتقد في السياسة وفي العمل السياسي بصفة عامة من قبل جميع الأوساط الاجتماعية وأن عنصر الاستسلام والانطواء على النفس تسال إلى الضمير، مخلخلاً الروح الوطنية، فاتحا المجال لانحرافات متعددة، يتفاح حجمها وتتعاظم حجتها بفعل تكاثرها مع أثر العولمة الليبرالية المتوحشة والانفتاح الإعلامي الغير المقرون بسياسة ثقافية محلية موجهة.

ومن التحليلات الحتمية لهذه الظاهرة كذلك أن مشاغل البلاد تتفاح على مستويات مختلفة، ملامت البرامج الحكومية المنتهجة والمواقف السياسية المعطنة لا تتلاقى مع الواقع المعاش للمواطنين، ما دامت هذه البرامج والمواقف بعيدة كل البعد عنه بفعل الحاجز الواقف بين مديريها وبين المجتمع.

في مواجهة هذه الظاهرة التي نؤمن بأنها تكتنف في طبيعتها كل عناصر الانقلابات الثقافية والمجتمعي وتحمل في عمقها خطر ارتهان المستقبل، عبرنا عن رفضنا للرضوخ لهذا الواقع. أكثر من ذلك، نعر عن إيماننا بإمكانية تغيير هذا الواقع وعن عزيمتنا على الإسهام بكل قوانا في بلورة تغيير من هذا النوع.

السؤال الذي يطرح نفسه بالطبع هو: كيف سنترجم هذه الأفكار أو بعبارة أخرى، ما هو شكل الحزب القادر على بلورة مثل هذه القطاعات وهذه الأفكار إلى الواقع، علماً أن أي حزب وعددهم كثير، لم ينجح في هذه المهمة؟

الجواب على هذا السؤال بسيط ولو أن في طبيعته تعقيدات. ومضمون هذا الجواب أن الحزب القادر على هذا الانجاز هو الحزب الذي يستطيع أن يفعل تماماً عكس ما تقوم به الأحزاب الأخرى على ثلاث مستويات على الأقل:

اعتبار أن أي تغيير لا يمكن أن يستند على الواقع، بل التغيير يعني قبل كل شيء القطعية مع الواقع.

القناعة بشمولية الأفكار وبأن هذه الشمولية غير ممكنة دون توسيع دائرة المساهمين في بلورة تلك الأفكار. ودون الانفتاح على الموهلين الأكثر من غيرهم لإنتاجها. الإيمان بأن أهمية الأفكار تكمن فيما سيتمخض عنها من أعمال، مما يقضي بضرورة ربط الأقوال بالتصرف وبالعامل بصفة لصيقة.

بعبارة أخرى، الحزب الذي بمقتوره رفع وهان إعادة الاعتبار للعمل السياسي وإعادة الثقة في السياسة هو الحزب الذي سيكون بمقتوره التأسيس على مبدأ التعاقب بين جميع أعضائه، التعاقب حول المبادئ، التعاقب حول التصور، التعاقب حول الأهداف، التعاقب حول طرق العمل. حقاً، كل الأحزاب تتوفر على وثائق تعبر بشكل أو بآخر عن نوع من هذه التعاقبات لكن في الواقع لا يعدو يكون هذا التعاقب سوى شكلياً، فاسحا المجال في الحقيقة إلى تسابق نحو المسؤوليات بغض النظر عن طبيعة ما اتفق بشأنه. وخير دليل على هذا المعطى أننا لا نرى ولا نسمع في وقت من الأوقات عن المحاسبة كعملية مكملة لمبدأ



## تهنئة حزب النهضة وكاتبه العام الاستاد سعيد الغنيوي بمناسبة عيد العرش المجيد وذكري ثورة الملك والشعب



مولاي صاحب الجلالة والمهابة:

بمناسبة حلول عيد العرش المجيد الذي يخلد الذكرى السابعة عشرة لاعتلاء جلالكم عرش أسلافكم المنعمين، وفي عمرة السعادة التي يعيشها الشعب المغربي بهذه المناسبة السعيدة يسعد خديم أعتابكم الشريفة سعيد الغنيوي كاتب عام حزب النهضة بتقديم أسمى التهاني وأطيب الأمنيات لصدركم العالية بالله أصله عن نفسه ونيابة أعضاء الامانة العامة والمنخرطين .

كما نعتم يا مولاي ،هذه الفرصة لنرفع إلى مقامكم العالي بالله آيات الولاء والتبريك والإخلاص، مع الدعاء لكم بدوام الصحة والسعادة، لتحققوا للمغرب كل ما يصبو إليه من تقدم ورفي وازدهار..

وإننا يا مولاي لجد سعادة لما حققه المغرب من تقدم ورفي في ظل عرشكم المجيد مما جعلنا نشعر بالفخر والاعتزاز بإشعاع سيادتكم الرشيدة وجهود جلالكم الحميدة والتي تسعون من خلالها تحقيق سعادة شعبكم، ورفيه، وازدهاره في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية...

مولاي صاحب الجلالة، اننا نعتم هذه المناسبة السعيدة لنرفع أكف الضراعة إلى العلي القدير ليبقيكم نخرا وملنا للمغرب والمغاربة، ويحفظكم الله بما حفظ به السبع المثاني، وأبقاكم الله ضامنا لأمن الوطن ووحته، واستقراره، وأقر عينكم بولي المهدي سمو الأمير الجليل مولاي الحسن، وشقيقكم صاحب السمو الملكي المولى رشيد وبسائر أفراد أسرته الملكية الشريفة،

كم من عالم ومثقف ومدع مغربي تتعرض له الكتب المرسية وكم من انتاجات تقبل بها ؟ إن مدرستنا التي تضطلع مبدئيا بتكوين العنصر المغربي لم تعد تقوم في الواقع بذلك ما دامت محكومة بالتوافق. وحيث أن التوافق لا يمكن أن يحصل إلا على الحد الأدنى الذي يجمع، فإن مدرستنا لا تنتج سوى الحد الأدنى من التكوين والتربية. وبالتالي، إذا كنا فعلا نريد مدرسة فاعلة ومنتجة، فيجب فتح مجال للنقاش والتفكير في الأفكار وفي البرامج وفي الأورش وحيثما عن الحد الأقصى القادر على تشلئة عنصر بشري من شكل آخر، قادر على التكلم مع الحدائق مع الحفاظ على هويته ومهيا للعمل والإنتاج.

وإذا كانت التنمية هي الهدف السامي الذي نسعى وراءه، فهي في العمق تعني أننا نتطلع انطلاقا من قيمنا ومن مبادئنا إلى مغرب تسود العدالة الاجتماعية والرفاه، مما يعني أيضا أننا نرغم خلق ثروات قليلة للتوزيع لبلوغ العدالة الاجتماعية والرفاه، وحيث أن الخلية الرئيسية لإنتاج تلك الثروة هي المقولة، فلا مناص من الاهتمام بها في إطار إستراتيجية عملية لتمكينها من الظروف الكفيلة بجعلها حقيقة مركزا لخلق الثروة.

الاستاد سعيد الغنيوي الكاتب العام لحزب النهضة

وفي هذا المضمار، يمكن الجزم بأن المغرب يتوفر على نوعية خاصة من الموارد البشرية، عسكرة ترويح عني بالتلاقات الثقافية وبالإبداعات الأبية وبالانتاجات الفكرية، ترسخت على إثرها القيم الفريدة التي نعتز بها، تلك القيم الموروثة عن امتزاج الأمازيغي بالعربي بالإفريقي بالأندلسي. من هنا ورتنا قابليتنا على الانفتاح على الغير وطبيعتنا السمحة والمتضامنة والمبدعة.

وإذا كان تاريخ المغرب عني يقضي لا ندركه لغيب مبادرات التنقيب عنه والتعريف به، فإن التهميش الذي يطال الثقافة المغربية يجمع رواقها "وإن كان الجالب الأمازيغي والإفريقي أكثر تهميشا"، من شأنه أن يخلف آثارا وخيمة على الهوية المغربية، وقد أصبحنا ندرج إننا نتحول إلى شرقيين أو غربيين وننسى أننا قبل كل شيء مغاربة.

إن تدعيم الشخصية والهوية المغربية، ليس من منطلق القومية العصبية ولكن من زاوية إنتاج الإنسان المتكامل مع نفسه، إن هذا التدعيم يمر بالأساس من إعادة الاعتبار للثقافة المغربية وللمثقفين المغاربة. فرغم تاريخنا الطويل واختلاطنا بعدة حضارات، كيف يمكن أن نقبل أن تكون لا تتوفر على ذاكرة وأن عددا من الانتاجات التي أيدعها أجداننا تتدثر وتضمحل في الوقت الذي تتعأ الانسانية للحفاظ على الحيوانات والنباتات المهتدة بالانقراض؟





## خطاب عيد العرش



### خطاب عيد العرش المجيد رسالة واضحة لمن يريد ان يستوعب والاظر الشباب عنوانا لمغرب جديد واستمرارا

إن الشأن الاجتماعي يحظى عندي باهتمام وانشغال بالغين، كملك وكبسمان. فعمد أن توليت العرش، وأنا دائم الإصغاء لنيوض المجتمع، وللانتظارات المشروعة للمواطنين من خطاب العرش الذكرى التاسعة عشرة 30 يوليوز 2018



قالمنتظر من مختلف الهيآت السياسية والحزبية، التجاوب المستمر مع مطالب المواطنين، والتفاعل مع الأحداث والتطورات

والمشاريع التنموية، وخلق قرص الشغل، وضمان العيش الكريم.

شعبي العزيز،

إن تحقيق المعجزات، وتصحيح الاختلالات، ومعالجة أي مشكل اقتصادي أو اجتماعي، يقتضي العمل الجماعي، والتخطيط والتنسيق، بين مختلف المؤسسات والفاعلين، وخاصة بين أعضاء الحكومة، والأحزاب المعقودة لها.

كما ينبغي التفرغ عن الخلافات الظرفية، والعمل على تحسين أداء الإدارة، وضمان المسير السليم للمؤسسات، بما يعزز الثقة والطمأنينة داخل المجتمع، وبين كل مكوناته.

ذلك أن قضايا المواطن لا تقبل التأجيل ولا الانتظار. لأنها لا ترتبط بفترة نون غيرها. والهيآت السياسية الجادة، هي التي تنفق إلى جانب المواطنين، في السراء والضراء.

وواقع أن الأحزاب تقوم بمجهودات من أجل النهوض بدورها. إلا أنه يتعين عليها استقطاب نخب جديدة، وتعبئة الشباب للتخراط في العمل السياسي، لأن أبناء اليوم، هم الذين يعرفون مشكل ومتطلبات اليوم. كما يجب عليها العمل على تجديد آساليب وآليات اشتغالها.

قالمنتظر من مختلف الهيآت السياسية والحزبية، التجاوب المستمر مع مطالب المواطنين، والتفاعل مع الأحداث والتطورات، التي يعرفها المجتمع فور وقوعها، بل واستباقها، بدل تركها تتفاقم، وكفها غير معنية بما يحدث.

شعبي العزيز،

إن الشأن الاجتماعي يحظى عندي باهتمام وانشغال بالغين، كملك وكبسمان. فعمد أن توليت العرش، وأنا دائم الإصغاء لنيوض المجتمع، وللانتظارات المشروعة للمواطنين، ودائم العمل والأمل، من أجل تحسين ظروفهم.

وإني واثق أنهم لن يسمحوا لدعاة السلبية والعدمية، وباتعي الأوهام، باستغلال بعض الاختلالات، للتناول

حمد لله،

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

شعبي العزيز،

لقد من الله تعالى على المغرب، عبر تاريخه العريق، بنعمة الوحدة والتلاحم، في كل الظروف والأحوال.

وما الاحتفال بعيد العرش، الذي نخلد اليوم تكراه التاسعة عشرة، إلا تجسيد للبيعة التي تربطني بك، والمعهد المتبادل بيننا، على الوفاء الدائم الثوابت المغرب ومقدراته، والتضحية في سبيل وحدته واستقراره.

فكان هذا العهد بين ملوك هذا الوطن وأبناؤه، وما يزال، بمثابة الحصن المنيع، الذي يحمي المغرب من مناورات الأعداء، ومن مختلف التهديدات.

كما مكنا من تجاوز الصعاب، ومن تحقيق العيد من المكاسب والمعجزات، التي تعتر بها، في ظل الوحدة والأمن والاستقرار.

فالمغرب هو وطننا، وهو بيتنا المشترك. ويجب علينا جميعا، أن نحافظ عليه، ونساهم في تسميته وتقدمه.

إن الوطنية الحققة تعزز الوحدة والتضامن، وخاصة في المراحل الصعبة. والمغربية الأحرار لا تؤثر فيهم تقلبات الظروف، رغم قسوتها أحيانا. بل تزيدهم إيمانا على إيمانهم، وتقوي عزيمتهم على مواجهة الصعاب، ورفع التحديات.

وإني واثق أنهم لن يسمحوا لدعاة السلبية والعدمية، وباتعي الأوهام، باستغلال بعض الاختلالات، للتناول على أمن المغرب واستقراره، أو لتبخيس مكانته ومعجزاته. لأنهم يتركون أن الخاسر الأكبر، من إشاعة الفوضى والفتنة، هو الوطن والمواطن، على حد سواء.

وسنواصل المسير معا، والعمل سويا، لتجاوز المعوقات الظرفية والموضوعية، وتوفير الظروف الملائمة، لمواصلة تنفيذ البرامج



إن طموحي للنهوض بالأوضاع الاجتماعية،  
يفوق بكثير وضع آلية أو برنامج مهما بلغت  
أهميته.

الاجتماعية، تدريجيا وعلى المدى القريب والمتوسط

وهو نظام وطني لتسجيل الأسر، قصد الاستفادة من برامج الدعم  
الاجتماعي، على أن يتم تحديد تلك التي تستحق ذلك فعلا، عبر اعتماد  
معايير دقيقة وموضوعية، وباستعمال التكنولوجيات الحديثة.

إن الأمر يتعلق بمشروع اجتماعي استراتيجي وطموح، يهم قنات  
واسعة من المغاربة. فهو أكبر من أن يعكس مجرد برنامج حكومي  
لولاية واحدة، أو رؤية قطاع وزاري، أو شاعر حزبي أو سياسي.

شعبي العزيز،

إن طموحي للنهوض بالأوضاع الاجتماعية، يفوق بكثير وضع آلية أو  
برنامج مهما بلغت أهميته.

لذا، أدعو الحكومة وجميع الفاعلين المعنيين، للقيام بإعادة هيكلة  
شاملة وعميقة، للبرامج والسياسات الوطنية، في مجال الدعم والحماية  
الاجتماعية، وكذا رفع اقتراحات بشأن تقييمها.

وهو ما يتطلب اعتماد مقاربة تشاركية، وبعد النظر، والنفس الطويل،  
والسرعة في التنفيذ أيضا، مع تأمين المكاسب والاستفادة من التجارب  
الناجحة.

وفي انتظار أن يعطي هذا الإصلاح ثماره كاملة، فإننا نحث على اتخاذ  
مجموعة من التدابير الاجتماعية المرهقة، في انسجام مع إعادة  
الهيكلية التي نتوخاها.

وإني أدعو الحكومة إلى الانقلاب على إعدادها، في أقرب الآجال،  
وإطلاعي على تقدمها بشكل دوري.

وحتى يكون الأثر مباشرا وملموما، فبني أؤكد على التركيز على  
المبادرات المستعجلة في المجالات التالية:

أولا : إعطاء دفعة قوية لبرامج دعم التمرس، ومحاربة الهدر  
المدرسي، ابتداء من الدخول الدراسي المقبل، بما في ذلك برنامج  
"تيسير" للدعم المالي للتمرس، والتعليم الأولي، والنقل المدرسي،  
والمطاعم المدرسية والداخليات. وكل ذلك من أجل التخفيف، من  
التكاليف التي تتحملها الأسر، ودعمها في سبيل مواصلة أبنائها  
للدراسة والتكوين.

ثانيا : إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،  
بتعزيز مكاسبها، وإعادة توجيه برامجها للنهوض بالرأس المال البشري  
للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة، وإطلاق جيل جديد  
من المبادرات المدرة للدخل وفرص الشغل.

## بقية خطاب العرش بالصفحة الرابعة



ولا داعي للتذكير هنا، بأننا لا نقوم بالنقد من  
أجل النقد، وإنما نعتبر أن النقد الذاتي فضيلة  
وظاهرة صحية

وإذا كان ما انجزه المغرب وما تحقق للمغاربة، على مدى عشرين من  
الزمن يبعث على الارتياح والاعتزاز، فإنني في نفس الوقت، أحس أن  
شيئا ما ينقصنا، في المجال الاجتماعي.

وسواصل العمل، إن شاء الله، في هذا المجال بكل التزام وحزم، حتى  
نتمكن جميعا من تحديد نقط الضعف ومعالجتها.

فحجم الخصائص الاجتماعي، وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية  
والمجالية، من أهم الأسباب التي دفعتنا للدعوة، في خطاب افتتاح  
البرلمان، إلى تجديد النموذج التنموي الوطني.

فليس من المنطق أن نجد أكثر من مائة برنامج للدعم والحماية  
الاجتماعية من مختلف الأحجام، وترصد لها عشرات المليارات من  
الدرهم، مشتتة بين العيود من القطاعات الوزارية، والمتدخلين  
العموميين.

وبالإضافة إلى ذلك، فهي تعاني من التداخل، ومن ضعف التنسيق فيما  
بينها، وعدم قدرتها على استهداف الفئات التي تستحقها.

تكيف لهذه البرامج، في ظل هذا الوضع، أن تستجيب بفعالية، لحاجيات  
المواطنين وأن يلمسوا أثرها ؟

ولا داعي للتذكير هنا، بأننا لا نقوم بالنقد من أجل النقد، وإنما نعتبر أن  
النقد الذاتي فضيلة وظاهرة صحية، كلما اقترنت القول بالفعل  
وبالإصلاح

وفي هذا الصدد فإننا نعتبر المبادرة الجديدة لإحداث "السجل  
الاجتماعي الموحد" بداية وإعادة، لتحسين مردودية البرامج



من جهة، على تحديد أجل أقصاه شهر، لعدد من الإمارات، للرد على الطلبات المتعلقة بالاستثمار، مع التأكيد على أن عدم جوابها داخل هذا الأجل، يعد بمثابة موافقة من قبلها،

ومن جهة ثانية: على أن لا تطلب أي إدارة عمومية من المستثمر وثائق أو معلومات تتوفر لدى إدارة عمومية أخرى؛ إذ يرجع للمراقب العمومية التنسيق فيما بينها وتبادل المعلومات، بالاستفادة مما توفره المعلومات والتكنولوجيات الحديثة.

وإننا نتوخى أن تشكل هذه الإجراءات الحاسمة حافزا قويا وغير مسبوق للاستثمار، وخلق فرص الشغل، وتحسين جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطن، والحد من التماطل، الذي ينتج عنه السقوط في الرشوة، كما يعرف ذلك جميع المغاربة.

كما سنشكل دائما لإصلاح الإدارة، حيث ستمكن من تفعيل مبدأ المحاسبة، والوقوف على أماكن التعثر التي تعاكس هذا الإصلاح.

ويتعين العمل على جعل هذه الإجراءات أمرا واقعا، في ما يخص مجال الاستثمار، على أن يتم تعميمها على كافة علاقات الإدارة مع المواطن.

غير أن النصوص، مهما بلغت جودتها، تبقى رهينة بمدى جنبة والالتزام كل مسؤول إداري، بحسن تطبيقها.

كما نؤكد على ضرورة تحيين برامج المواكبة الموجهة للمقاولات، بما في ذلك تسهيل ولوجها للتمويل، والرفع من إنتاجيتها، وتكوين وتأهيل مواردها البشرية.

ويبقى الهدف المنشود هو الارتقاء بتنافسية المقولة المغربية، وبقدرتها على التصدير، وخلق فرص الشغل، ولا سيما منها المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تستدعي اهتماما خاصا؛ لكونها تشكل 95 في المائة من النسيج الاقتصادي الوطني.

نلك أن المقولة المنتجة تحتاج اليوم، إلى مزيد من ثقة الدولة والمجتمع، لكي يستعيد الاستثمار مستواه المطلوب، ويتم الانتقال من حالة الانتظرية السلبية، إلى المباشرة الجادة والمشبعة بروح الابتكار.

فاستعادة الحيوية الاقتصادية تظل مرتبطة بمدى انخراط المقولة، وتجديد ثقافة الأعمال، واستثمار المؤهلات المتعددة، التي يتيحها المغرب، مع استحضار رهانات التنافسية الدولية، بل والحروب الاقتصادية أحيانا.

شعبي العزيز،

إن حرصنا على النهوض بالأوضاع الاجتماعية، ورفع التحديات الاقتصادية، لا يعادل إلا عملنا على الحفاظ على الموارد الاستراتيجية لبلادنا وتميئها؛ وفي مقدمتها الماء، اعتبارا لدوره الرئيسي في التنمية والاستقرار. قال تعالى: " وجعلنا من الماء كل شيء حي". صدق الله العظيم.

## بقية خطاب العرش بالصفحة

### الخامسة



بموازاة مع إعادة النظر، بشكل جزري، في المنظومة الوطنية للصحة، التي تعرف تفاوتات صارخة، وضعفا في التدبير.

رابعا : الإسراع بإنجاح الحوار الاجتماعي، حيث ندعو مختلف الفقاء الاجتماعيين، إلى استحضار المصلحة العليا، والتحلي بروح المسؤولية والتوافق، قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام، بما يضمن تنافسية المقولة، ويدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة، بالقطاعين العام والخاص.

وهنا أقول للحكومة بأن الحوار الاجتماعي واجب ولا بد منه، وينبغي اعتماده بشكل غير منقطع. وعليها أن تجتمع بالنقابات، وتتواصل معها بانتظام، بغض النظر عن ما يمكن أن يفرزه هذا الحوار من نتائج.

وارتباطا بهذا الموضوع، فإنني كنت ولا أزال مقتنعا بأن أسمی أشكال الحماية الاجتماعية هو الذي يأتي عن طريق خلق فرص الشغل المنتج، والضامن للكرامة.

والواقع أنه لا يمكن توفير فرص الشغل، أو إيجاد منظومة اجتماعية عصرية ولانقة، إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار، ودعم القطاع الإنتاجي الوطني.

ولهذه الغاية، فإنه يتعين، على الخصوص، العمل، على إنتاج ثلاثة أوراخ أساسية:

أولها : إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري، داخل أجل لا يتعدى نهاية شهر أكتوبر المقبل، بما يتيح للمسؤولين المحليين، اتخاذ القرارات، وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في انسجام وتكامل مع الجهوية المتقدمة.



**بطاقة تعريف حزب النهضة تحوز على الواقعية والمنجية  
والثبوت بالتوابت وتأسيس مسلك ديمقراطي حداثي يعتمد على  
الاطر الشبابية التواقفة لمغرب حر وحداتي وديمقراطي وملكي**



**المفروض أن تساهم إبداعات العقل البشري في تكريم الإنسان وتحقيق رخائه، يعيش العالم  
على إيقاع حروب وإبادات وإزهاق للأرواح بوسائل ابتكرها الإنسان**

## عن المذهب الفكري للحزب :

يؤمن حزب النهضة بأن المياسة في جوهرها، وبغض عن النظر عن مفهومها المجرى المتمثل في البحث عن نظام تعاقدي ومؤسساتي تعيش في إطاره جماعة في ظل وحدة جغرافية وكيان موحد تمتلئه الدولة، تعنى بالإنسان ومدعوة بالتالي إلى العمل في بعدها الأخلاقي من أجل إيجاد الصيغ الكفيلة بخلق مجتمع يوفر مستوى موحد من الرخاء لجميع أفرادها في ظل التناقضات الموضوعية والذاتية المحركة له.

وإذا كان الفعل السياسي قد وظف لغير أهدافه تحت طائلة التحريف الذي طاله لبلوغ السلطة كهدف مركزي والحفاظ على مكتسباتها عوض توظيف ذلك الفعل لتوطيد العلاقات المجتمعية وتحسين الأوضاع الإنسانية والاجتماعية، فإن ما يعيشه الفكر السياسي في الوقت الراهن من أزمة إعادة صياغة للمفاهيم يحيل على ضرورة العودة للأصل. والأصل هو أن القضاء السياسي مجال لمن هو قادر على تجاوز مصالحه الذاتية وتبني مصالح الجماعة يرمتها كمخزل لخدمة تلك الجماعة والبحث عن رقيها ورفاهاها.

من جهة أخرى، بينما كان من المفروض أن تساهم إبداعات العقل البشري في تكريم الإنسان وتحقيق رخائه، يعيش العلم على إيقاع حروب وإبادات وإزهاق للأرواح بوسائل ابتكرها الإنسان. وإن أكد هذا التناقض شيئا فبقما يؤكد من ناحية أن نزعة السلطة المتجردة من الأهداف النبيلة للمفهوم السياسي من شأنها أن تقود إلى عكس مبتغاها ويؤكد من ناحية ثانية كون السلوك الإنساني غير محدد بضوابط وقواعد ولا يمكن بالتالي تحليله في إطار علمي محدد يمكن من استشراف المستقبل على أساس قواعد قانونية تفتح المجال لليقين. وقد أدى عدم أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار وتغليب اليقين في الفكر على خصوصيات السلوك الإنساني إلى فشل كل الإيديولوجيات والأنظمة السياسية المنبثقة عنها لأنها تنبني على منظور فلسفي يؤمن بوجود محددات لحياة إنسانية مثلى ويعطي الفكرة على الإنسان.

## محطات تاريخية

- الإعلان عن التأسيس: 07 فبراير 2004
- المؤتمر التأسيسي: 25 يوليو 2005
- الاعتراف الرسمي: 30 غشت 2006
- المؤتمر الوطني الأول: 07 يوليو 2007
- المؤتمر الوطني الثاني: 05 أكتوبر 2013
- المؤتمر الوطني الثالث: 14 يناير 2018

## عن المذهب الفكري للحزب :

يؤمن حزب النهضة بأن المياسة في جوهرها، وبغض عن النظر عن مفهومها المجرى المتمثل في البحث عن نظام تعاقدي ومؤسساتي تعيش في إطاره جماعة في ظل وحدة جغرافية وكيان موحد تمتلئه الدولة، تعنى بالإنسان ومدعوة بالتالي إلى العمل في بعدها الأخلاقي من أجل إيجاد الصيغ الكفيلة بخلق مجتمع يوفر مستوى موحد من الرخاء لجميع أفرادها في ظل التناقضات الموضوعية والذاتية المحركة له.

وإذا كان الفعل السياسي قد وظف لغير أهدافه تحت طائلة التحريف الذي طاله لبلوغ السلطة كهدف مركزي والحفاظ على مكتسباتها عوض توظيف ذلك الفعل لتوطيد العلاقات المجتمعية وتحسين الأوضاع الإنسانية والاجتماعية، فإن ما يعيشه الفكر السياسي في الوقت الراهن من أزمة إعادة صياغة للمفاهيم يحيل على ضرورة العودة للأصل. والأصل هو أن القضاء السياسي مجال لمن هو قادر على تجاوز مصالحه الذاتية وتبني مصالح الجماعة يرمتها كمخزل لخدمة تلك الجماعة والبحث عن رقيها ورفاهاها.

من جهة أخرى، بينما كان من المفروض أن تساهم إبداعات العقل البشري في تكريم الإنسان وتحقيق رخائه، يعيش العالم على إيقاع حروب وإبادات وإزهاق للأرواح بوسائل ابتكرها الإنسان. وإن أكد هذا التناقض شيئا فبقما يؤكد من ناحية أن نزعة السلطة المتجردة من الأهداف النبيلة للمفهوم السياسي من شأنها أن تقود إلى عكس مبتغاها





## بطاقة تعريف



يستمد حزب النهضة وجوده من إرادته وعزمه على خدمة الجماعة والوطن، مستندا في ذلك على مبدأ أساسي مفاده أن المصلحة العامة للوطن تتعدى المصلحة الخاصة

### أهم مرتكزات التصريح المبني للحزب :

يستمد حزب النهضة وجوده من إرادته وعزمه على خدمة الجماعة والوطن، مستندا في ذلك على مبدأ أساسي مفاده أن المصلحة العامة للوطن تتعدى المصلحة الخاصة ما دامت تمثل مجموع المصالح الخاصة لأفراد الجماعة.

وإذا كانت الفكرة هي منع التعبد والاجتهاد، فإن الحزب مقتنع بأن بلورتها إلى الواقع غير ممكنة إلا ببلنداها إلى المؤهلين لذلك باعتبار معايير موضوعية وفي إطار منهجية جماعية وتشاركية للعمل.

ويؤمن الحزب، بناء على مستنتجات زمرة من التجارب التي عاشتها البشرية، بأن بلوغ الرخاء الجماعي يمر عبر الإنجاز التدريجي لإصلاحات منسجمة ومنسقة وفقا لأهداف مسطرة ونابعة من حساسية إنسانية معينة تروم تحقيق التحولات المرجوة داخل المجتمع بطريقة تدريجية. كما يؤمن أيضا بأنه، علاوة على مواقع المسؤولية العمومية ما لم تكن هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة لتحقيق هدف أسمى منها، يوقر النظام الديمقراطي واجهات عديدة للقيام بهاته الإصلاحات.

وإذا كانت الثقة الشعبية هي التي تؤهل الحزب لتحمل مناصب المسؤولية وبالتالي تطبيق برنامج، فإن فاعلية عمله وقوته واستمراره رهينة بصلابة القاعدة الشعبية التي يركز عليها.

لذا، ولكي ينتزع باستحقاق هذه المشروعات ويحافظ عليها، يحرص الحزب على:

- القرب من تشغلات وتطلعات الجماعة،
  - إشراك كافة كفاءاته وطاقاته البشرية،
  - الاعتماد على مبادئ وقواعد الديمقراطية الداخلية في إطار الضوابط التنظيمية المتوافق بشأنها.
- هذا، مع بقاء الحزب منفتح على جميع القوى السياسية والتقاليد والفعاليات الجموعية التي تتقاسم معه نفس القيم ونفس المرامي والتي تشاركه العزيمة لتحقيق المشروع السياسي الذي يتبناه.
- ولكي يتمكن الحزب من الاضطلاع بمهامه كفاعل لتحقيق مشروع التنمية الوطنية، فإنه يستند على المبادئ الآتية:

- اللامركزية كدأة للاشتراك واقتسام المسؤولية ووسيلة من أجل التعبد.
- مشاركة الجميع في صنع القرار في نطاق ما تخوله قوانين الحزب من حقوق وفق طبيعة عطاء كل فرد.
- حرية التعبير في إطار المساطر والضوابط المعتمدة.
- استئثار الكفاءات الحزبية كل حسب اختصاصاته وإمكانياته.
- المصلحة العامة التي تنوب فيها المصلحة الخاصة.
- شفافية التدبير وحق النفاذ للمعلومات.

وتجد هذه المنطلقات ترجمتها في كل موانق الحزب ومقررات وقرارات هيئته.

### محاور الميثاق التنظيمي للحزب :

#### في الحزب

يقوم الحزب على مشروع سياسي يتوخى النهوض بأوضاع المغلوبة عبر إنجاز تحولات تحسن هوية المجتمع وتحافظ على استقراره ووحدته وتكرم أعضائه وتقني قيمه مع الانفتاح على العصر والمحيط الخارجي.

✓ لبلوغ أهدافه، يستند الحزب على:

- أ- الإمكانيات والوسائل التي توفرها قوانين البلاد،
- ب- قدرته على خلق شروط التأثير على الأحداث انطلاقا من المجتمع باستعمال الأدوات الفكرية للعلم السياسي كما طورها العقل البشري،
- ج- قوة تنظيماته المبنية على مبدأ التعبد حول القيم الوطنية ومشروعه السياسي،
- د- المرونة في هيكلته والفاعلية في نهجه والصرامة في تطبيق قوانينه والشفافية في تسييره والتحفيز في عمله.

✓ يؤمن الحزب بضرورة تأسيس تعقد بين أفراد المجموعة يؤدي إلى اعتماد الفلسفة الديمقراطية كتقافة في التعامل مع الذات ومع الغير وفي الوعي بالمسؤولية لبلوغ الأهداف الاستراتيجية مع الاستفادة من غنى الاختلاف حول أحسن وأنجع الوسائل لبلوغها.

✓ يتدرج حقوق العضو في الحزب حسب نوعية الارتباط به. فالعضو الفاعل الذي يقوم بمهام ويؤدي واجباته للحزب يتمتع بكل الحقوق للترشح للمسؤوليات والمساهمة في اتخاذ القرار. أما العضو الذي لا يتحمل مهام أو لا يؤدي واجبات للحزب، فله الحق في المشاركة في اتخاذ القرار ما عدا في المجال التنظيمي ولا يسمح له بالترشح ولا بالمحاسبة.

✓ في سعيه ليكون نموذجا للمجتمع في السلوك والممارسة، يقوم الحزب على قواعد انضباط صارمة تحارب كل الانحرافات والانتهازية في صفوفه.

#### في العضوية

✓ إن الانتماء للحزب ينبني بالضرورة على قرار روحي عن طريق انصهار تم في مشروعه السياسي ووعي كامل بالمسؤولية المرتبطة به، مما يعني أن الانتماء للحزب يوازيه حتميا التثبيت الدائم بمصلحة الحزب والعمل على الحفاظ على كيانه والدفاع عنه ومحاربة كل ما من شأنه أن يسه.

✓ لتحقيق عامل الإحساس التام بنوعية الخطورة التي يقدم عليها كل فرد قرر الانضمام للحزب، توضع شروط منقحة لتنظيم عملية الانخراط في إطار حفل يتم فيه التذكير بمقومات الحزب وبتطلعاته الوطنية وبطريقة استغله وبضرورة الالتزام اتجاهه واتجاه مصلحة البلاد.

تتدرج حقوق العضو في الحزب حسب نوعية الارتباط به. للعضو الفاعل الذي يقوم بمهام ويؤدي واجباته للحزب، له كل الحقوق في الترشيح للمسؤوليات والمحاسبة والمساهمة في اتخاذ القرار وكل الأعضاء سواسية في الحقوق كبقية كانت المهام التي يقومون بها وكبقية كان مستوى الواجبات التي يؤديها للحزب. في المقابل هذه الحقوق، يضع الحزب شروطا صارمة لمعاقبة كل إخلال بمصلحة الحزب. أما العضو الذي لا يتحمل مهام أو لا يؤدي واجبات الحزب، فله الحق في اتخاذ القرار ما عدا في المجال التنظيمي ولا يسمح له لا بالترشح ولا بالمحاسبة.



يستمد حزب النهضة وجوده من إرادته وعزمه على خدمة الجماعة والوطن، مستندا في ذلك على مبدأ أساسي مفاده أن المصلحة العامة للوطن تتعدى المصلحة الخاصة



## في التنظيم:

✓ يتشكل الحزب من أجهزة وطنية ( المؤتمر الوطني والمجلس الوطني) ومن أجهزة مركزية (المكتب السياسي والكتاب العام) ومن أجهزة ترابية (الكتابات الجهوية، الكتابات الإقليمية والفروع المحلية) ومن هيئات موازية تعنى بالمراقبة والتحكيم وبالسهر على تطبيق المقتضيات التعاقدية للحزب (لجنة التحكيم ولجنة المراقبة المالية).

✓ تعمل كل الأجهزة بالتنسيق بينها وفي احترام تام لاختصاصاتها وفي حدود دئرتها تحت إشراف الكتاب العام.

✓ يراعى في انتداب المهام داخل أجهزة الحزب لمبدأ عدم تراكم المسؤوليات.

✓ إيمان الحزب باللامركزية، جعله يتبنى الشكل الفيدرالي، حيث تتوفر الأجهزة الإقليمية على صلاحيات واسعة لتسيير شؤونها التنظيمية.

✓ يتقاسم كل من المكتب السياسي والمكتب الجهوية والمكتب الإقليمية العباء المالي لحيارة مقر للحزب على صعيد كل إقليم. وتتولى المكاتب الإقليمية تنشيط المقرات وفق البرامج المخططة. ويؤخذ بعين الاعتبار في تسيير المقرات وفي تسطير البرامج خصوصية المساهمة النسائية.

## في الاجتماعات:

✓ يؤمن الحزب بالحوار كأمثل وأنبيل السبل لتطوير الفكر وصياغة أحسن التصورات وقض الخلافات وتحقيق أسمي الغايات التي يحملها الحزب.

✓ يتعين أن تعبر اجتماعات الحزب عن المستوى الحضاري لأعضائه، من خلال تفعيل الجدل الفكري ونبذ كل تصرف استقرازي أو تضييقي.

✓ عقد الاجتماعات يتم بصفة دورية ومنتظمة وفق مساطر محددة وتتوج جميع الاجتماعات بمحاضر وتقارير.

✓ يقوم تسيير الحزب على مفهوم تسيير الموارد البشرية وعلى مبدأ الاستفادة من المواهب البشرية التي يتوفر عليها وعلى منهجية الانفتاح على الطقات البشرية الوطنية القادرة على الرقع من مستواه زمن عطاءاته. وبهذا الخصوص، يؤمن حزب النهضة بأن الاستفادة من العطاء الإنساني تشترط بالضرورة وجود آليات كفيلة باكتشاف المواهب وبالتعريف بها داخل الحزب وخارجه وتحفيزها.

✓ في المقابل، وهو يسعى ليكون نموذجا للمجتمع في السلوك والممارسة، يقوم الحزب على قواعد انضباط صارمة تحارب كل الانحرافات في صفوفه.

✓ يتوفر الحزب على هيئات لتسيير الموارد البشرية، تعنى بالسهر على ضمان حقوق الأعضاء وعلى التأكد من احترام المقتضيات التنظيمية المتكفلة بتأمين مصلحة الحزب.

## في التسيير:

✓ يستند في تسيير الحزب على الوثائق المرجعية المحددة لتوجهاته التنظيمية والسياسية وعلى القوانين والمساطر والمذكرات المنبثقة عنها.

✓ تتخذ كل القرارات بالتصويت، فإذا كان الأمر يتعلق بقضايا عامة، كان التصويت باليد. أما إذا كان الأمر يتعلق بانتخاب أو تعيين، فيكون التصويت سرايا.

✓ تقديم المواثيق من اختصاص المؤتمر وتتم المصادقة عليها في جمع عام خاص. ولا يمكن تغييرها إلا عن طريق جمع استثنائي. أما القوانين التي تحدد طريقة إجراء مضمون المواثيق، فهي من اختصاص المجلس الوطني. في حين يعهد للمكتب السياسي بالمساطر التي تحدد الأجراء العملية للقوانين. للكتاب العام حق إصدار مذكرات تساعد على بلورة الأفكار والمقتضيات المتضمنة للوثائق التنظيمية للحزب.

✓ الاختلاف في الرأي وحرية مضمونين بدون أي قيد أو شرط ما عدا ما يتعلق بالمقومات الرئيسية للبلاد كما حددها القانون وبالمجال التنظيمي للحزب الذي ينبغي على توافق لا رجعة فيه إلا بتعاقد جديد وفي إطار الضوابط والقواعد الموضوعية لتصرف النقاش الداخلي.



## تتمات

- الشؤون الاجتماعية
  - الثقافة
  - البيئة والماء
  - الرياضة والشباب
  - الرعية والعناية بالمنشآت العمومية
- التعليل : نرى في حزب النهضة أن الاختصاصات القليلة للانتداب تنحصر شكلا ومضمونا على المجالات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي لتتمكن الهيئات الترابية المنتخبة من فرض أطر قادرة على الاضطلاع بمهام مخصصة من هذا القبيل والتناغم مع المتطلبات العملية للناخبين في ظل التشريعات الموضوعية من قبل الدولة.
- وضمنا لوحدة الكيان المغربي، نستلبي من القطاعات القليلة للانتداب التعليم في الشق المتعلق بتحديد البرامج، الثقافة والإعلام العمومي خاصة السعي البصري.

14. قيام التقطع الإداري للجهات على مبدأ رقعة جغرافية لا تتعدى عمالتين أو إقليمين إلا فيما يتعلق بالمسئولية الخاضعة لوحدة المدينة حيث يتم إقرارها كجهات
- التعليل : من المعيار الحاسم في فعالية هيئة ترابية منتخبة حدود الرقعة الجغرافية المكونة لها لكي تكون من جهة متنسقة وقريبة من الناخبين ومن جهة أخرى لتمكينها من أدوات الحكامة الجيدة والمسؤولة. ويحتم شساعة التراب الوطني فإن التقسيم الإداري الجهوي يقتضي الإكثار في عدد الجهات.
15. تخصيص 33% من الضريبة على الشركات و10% من الضريبة على الدخل لميزانية الجهات.
- التعليل : لخلق تنافسية بين الهيئات الترابية المنتخبة وبفعلها إلى تبني سياسات محلية خالقة للثروات وتمكينها من جزء من العائدات المالية التي تتمخض عن اجتثاثها، يرجع إليها ثلث ما حققته من ثروات وأعمال من خلال منجزات الضريبة على الشركات. كما يبرر هذا المقترح مع مبدأ تمويل الانتداب في القطاعات المزمع توظيفها إلى الجهة. أما الجزء المتعلق بالقيمة المضافة عن العمل، فتحصل الجهات على جزء منه يؤمن التضامن بين الجهات من خلال وضعه رهن إشارة هيئة للجهات الواردة في النقطة 10 أسفله.
16. خلق هيئة للجهات
- التعليل : أفنا بعين الاعتبار مبدأ التضامن الوارد في الخطاب الملكي وكذا المسؤولية التي يتحملها الملك، تضطلع هذه الهيئة بضمان تكافؤ مجهود داخل الجهات والتأزر بين الجهات وتكون تحت إمرتها ميزانية مكونة من 10% من الضريبة على الدخل تعمل بها المشاريع المعقمة من قبل الجهات الأقل موارد أو إمكانيات يصدر على إثرها تقريرا عاما.
17. الانتخاب عن طريق الاقتراع المباشر وبالأصوات وعلى دورتين
- التعليل : من العناصر الأساسية لإنجاح مشروع الجهوية أن يتم وضعه تحت الوصاية الشعبية التي لا تكتمل إلا بالاقتراع العام المباشر وفق برامج متنوعة. وبالنظر إلى طبيعة ونوعية المهام الموكولة للجهات، يفترض في المرشحين إلمامهم بالقطاعات التي ينوبون عنها زمامها، فإن الاقتراع بالأصوات حسب القطاعات يكون عملا في توضيح المهام والمسؤوليات على أساس أن تتشكل أغلبية في الدور الثاني تحوز على الصلاحيات الكاملة لتسيير الجهة. ويكون بالتالي المجلس الجهوي من أعضاء اللائحتين المتباريتين حيث تتشكل أغلبية ومعارضة. كما نقرح أن تكون مدة الانتخاب خمس سنوات، في شهر مارس من السنة الثالثة للفترة الانتخابية لمجلس النواب.
18. التنظيم الجهوي : مكتب الجهة ومجلس الجهة وإدارة جهوية
- التعليل : لإنشاء طابع ديمقراطي على الهيئات المنتخبة، يتشكل مكتب الجهة من اللائحة التي حازت على 50% وأنتشر من الأصوات في الدور الثاني وتتكلف بتسيير شؤون الجهة في حين أن مجلس الجهة يتكون من اللائحة التي فازت بالأغلبية وجزء من اللائحة المعارضة ويضطلع بمهام مراقبة أعمال المكتب والتعبير عن طلبات الأقلية في الجهة والمصادقة على المراسيم والقرارات الجهوية.

## بقية وثيقة

### حكومة دون المستوى

الحكومي وتضارب في المواقف بين مكوناتها بل ومزادات لعب فيها الحزب الرئيسي، المفروض في قيادته التعللي على كل الحزبات ولعب دور المنسق والمجمع للانتلاف الحكومي، نورا محوريا بتقديمه انتقالات مجانية ضد الأحزاب المشكلة لأغلبيته كما ساهمت في تغييرها الأحزاب الحكومية بتبنيها مواقف متضاربة وبنهج شعوي وديمقراطي بحسب موقعها في الجهاز الحكومي وخارجة.

وبذلك، تكون الحكومة الحالية قد وضعت نفسها في وضعية متسمة بالعوامل التالية :

1. خافدة ثقة المواطنين،
2. مقطوعة من الإدارة،
3. في مواجهة مع وسائل الإعلام الوطني،
4. في مواجهة مع المراكز الانتخابية،
5. في ظروف اقتصادية صعبة،
6. في غياب الحد الأدنى للتسليم الحكومي.

وبالنظر إلى طبيعة الرهانات المطروحة على البلاد، يمكن الجزم بأن حكومة من هذا القبيل لا تمتلك المواصفات اللازمة لمواجهة متطلبات المرحلة.



## وثيقة حكومة دون مستوى الرهانات

تتميز الطريقة العامة التي تجتازها البلاد برهقين حاسمين على المعنويين السياسي والاقتصادي.

فقط المستوى السياسي، أفرزت الانتخابات التشريعية 2016 مجموعة من الدواب في طريقة تصريف العمل السياسي، موجبة بذلك مشاعر التفاور الذي يعود غالبية الأوساط الشعبية ومختلفة شعورا خطيرا بالتمدد الأقل المستقبلي.

لما على المستوى الاقتصادي، تعيش البلاد وضعية مالية واقتصادية هشة، فإن الأخطار المحتملة بالانقراض الوطني حقيقية ومؤكد ما لم يتم الحد من تداعياتها مما يستدعي التهاج عملية الاستباق التي تفرض بالضرورة تفاعلا موضوعيا مع الأحداث وقدره على استيعاب خلفياتها وتمكن من آليات مواجهة آثارها، إلا أن المعطيات الحالية تدفع إلى الاعتقاد أن ذلك لم يتم وأن الحكومة ترافق بالانقراض الوطني.

وبما أن الأمرين يحملان استهفامات مؤرقة بالتمعية للمستقبل، فإتنا في حزب النهضة يعتبر أن الحكومة الحالية غير مؤهلة لتسيير المرحلة للانتخابات التالية :

### ظروف تشكل الحكومة

أنت طريقة تسيير رئيس الحكومة لمرحلة تأسيس الجهاز الحكومي إلى إبراز ضعف ذاتي في مواجهة مطامع الأحزاب، مما أفضى في الأخير إلى تركيب جهاز حكومي هزل.

في ظل هذا الوضع، تقدم رئيس الحكومة بالتصريح الحكومي أمام غرفتي البرلمان وحز على الأغلبية التي تمكنه ميساميا من تسيير شؤون البلاد.

وإذا كنت الثقافة الديمقراطية تلتصق بانتظار نهاية الولاية التشريعية لإبداء حكم على حصيلة الجهاز الحكومي، فإن عدنا من المؤشرات ومن المعطيات تؤكد ثلاث مسائل أساسية :

1. أن الحكومة لم تصوغ الظروف التي ميزت تأسيسها مع ما يترب عن ذلك من تصحيح ظاهرها ففقدان الثقة في العمل السياسي بصفة عامة وفي المؤسسة الحكومية بصفة خاصة لدى المواطنين.
2. أن الحكومة تدبج تسييرا للشؤون العامة للبلاد بطريقة تنهائية مع ما يترب عن ذلك من رهن عدد من المشاريع الأساسية بالتمعية للولاية وتعرض التوجهات الرئيسية لميسامة الدولة للمجهول.
3. أن الحكومة غير قادرة وغير مؤهلة لمواجهة الوضعية الاقتصادية الهشة.

بناء على هذه الاستنتاجات، يصبح من الضروري القيام بعملية نقد الحكومة.

### التسيير الحكومي الانتهازي

لما اتخذت الحكومة السابقة قرارها المفاجئ وأقمت دون سابق إشعار على رفع الدعم على المحروقات وتحريرها بعد ذلك، في هذا الوقت بالذات، أظهرت الحكومة أن نوع الحكامة التي تعتمدته بشر الحيد من الأسطة، أسئلة تفرض في طبيعتها وعمقها حتميا عدم الاطمئنان والتفقد.

فالأمر يتعلق بإجراء ذي قيمة اقتصادية عالية يتخذ مبدئيا بشكل رزين ويتحسب كبير لآته يؤثر بشكل غير مباشر على التوازنات الاقتصادية، وبالتالي على خلق جو من التخوف لدى المواطنين في ظل الانخفاض العمول

أسعار المحروقات في السوق العمومية (أقل من 40 دولارا للبرميل). أيا كانت الاعتبارات التي مثلت أساس هذه القوضي، فلا بد من الجزم بأن الموقف الذي اعتمده الحكومة في هذه القضية يكلف في كل الحالات إما عن تنهائية أو عن ضعف لا مكان لهما من حيث المبدأ لما يتعلق الأمر بإدارة شؤون البلاد.

مشهد بلاد يكون ممتلئا حدث بالتمعية لنظام المعاصرة الطبية "الرأسمال" الشهير، ذلك النظام الخاص بالنخبة الصحية المتخصصة للقراء وغيرهم من المعوزين والمحرورين. تم تعميم هذا النظام سنة 2012، بعد أكثر من عشر سنوات بعد تبنى قانون الخطة الصحية الأساسية الذي لاقى هذا النظام (صنوبر في الجريدة الرسمية في 23 أكتوبر 2002)، حيث قامت الحكومة بكل ما يشير إلى أنه قد دخل حيز التنفيذ، وأنه يهم 8 ملايين و 500 ألف شخص. وفي احتفالية كبيرة تم الاحتفال بذلك وضربت مجموعة من الأرقام، بما في ذلك ميزانيات زرقعة معنوية. في الواقع، ومنذ ذلك الحين، أي ما يقرب من ست سنوات، لم تصدق المراكز الاستشفائية من مداخل هذا النظام والتي تفرق تكلفة هذا النظام حسب الترسمة الاكتوارية (Etude actuarielle) بـ 1.5 مليار وسبعة مئة ألف درهم في السنة، والأسوء من ذلك، ويعتقد كلف الاستفاد من الخدمات الطبية بالتمعية لهذه الفريحة الاجتماعية لا تتجاوز الحصول سوى على شهادة الضعف. أصبح اليوم بالتمعية للقراء إزام إحضار عدد كبير ومبهم من الوثائق، مما من شأنه أن يحد لهم في الطبقة الرعية الطبية.

ويمكن قول الشيء نفسه بالتمعية لمطروح التعويض الخاص بفقان العمل أو بالمكافأة الخاصة بتشجيع تكلم الأطفال وإصلاح نظم المعقصة بشكل عام، أو بالطلاق لمحاربة العنف ضد المرأة أو برنامج دعم الأرمال أو برنامج القضاء على نور الصفيح، أو برنامج السكن الاجتماعي، وغير ذلك الكثير من التدابير والإصلاحات التي أطلقتها الحكومة بصفحة كلف الواقع عن الكثير من الخداج وكان مصيرها إما التعيان، أو العمرة في التناير والتناج.

وعلى صعيد آخر، أصبح اليوم حقيقة أن الكثير من مشاريع الحكومة تدعي إما من القفل التزعم كما هو الحال بالتمعية للولاية 2020 الشهيرة الخاصة بالميسامة، أو من مشاغل هذلة على مستوى الصياغة والتنفيذ والتنسيق، وهذا يقني للتشكيك في مسار المشاريع الحكومية التي يتابعها الرأي العام بقدر كبير من الشك عندما لا يتطرق الأمر بالاشارة.

كما أن برامج تطلق، المخطط الأخضر، المخطط الأزرق، رؤية 2025، الصحة، وغيرها تدعو قفلا للتخراط لعدم توابعا، لكنها تثير الكثير من الشكوك بشأن مستقبلها بسبب عدم الثقة التي لاقتها خيبة الأمل المتكررة في التسيير الحكومي.

وينهب ذلك إلى حدود التوجهات الملكية التي لا تجد أمامها إلا الانتهازية لتستلهم من التكريرات التي لا تزال حية في الأذهان: فقد أثار الخطاب الملكي قضايا في غاية الأهمية، منها على سبيل المثال الدعوة للتصالح بالطبقة الوسطى، وحث على مواجهة الانتهازيات الاقتصادية أو ما يلقب بالفساد الرابع.

وفي كلتا الحالتين، لم يتم اتخاذ أي تدبير في مستوى النداء الملكي وفي مستوى تطلعات الشعب، ولا حاجة لإثارة التصور الصين والمبني للحكومة بشأن هذه الطبقة الوسطى، التي حثت بسخاء الحكومة على شكل سكن اقتصادي على نفس موديل السكن الاجتماعي المخصص للفئات المحرومة.

ويطيلة مئةاثة ونصف الطريقة تطلعت الحكومة مع هاتين الفئتين الاجتماعيتين لما تثار إشكالية صندوق المعقصة. فسن سنة 2012، لم تتردد الحكومة في الإعلان على ما يتكده صندوق المعقصة من عبء حيث أنتت الخططيات الرسمية برقم 36 مليار درهم.

التداء الملكي وفي مستوى تطلعات الشعب، ولا حاجة لإثارة التصور السئ والمبني للحكومة بشأن هذه الطبقة الوسطى، التي حثت بسخاء الحكومة على شكل سكن اقتصادي على نفس موديل السكن الاجتماعي المخصص للفئات المحرومة.

ويطيلة مئةاثة ونصف الطريقة تعاملت الحكومة مع هاتين الفئتين الاجتماعيتين لما تثار إشكالية صندوق المعقصة. فسن سنة 2012، لم تتردد الحكومة في الإعلان على ما يتكده صندوق المعقصة من عبء حيث أنتت الخططيات الرسمية برقم 36 مليار درهم. كما أن الطريقة التي عمل بها المستنجدون من عمال وموظفين، تعتبر وجها

آخر لطبيعة الحكم التي تتبعية الحكومة. فيفض النظر عن مصادقية وجنية العمل النقابي كما يمارس في المغرب، أكدت وتؤكد السلطة التنفيذية في تصريحاتها وأعلنت رسميا في عدة مناسبات عزمها والتزامها بإدارة الحوار الاجتماعي بجنية ومسؤولية. وفي الواقع، كان العكس تماما، باعتبارها لفهم

عرب في الحوار، والرغبة في التلاصق بالواقع و انتظار إريدي للمحتورين، والتكجبة التي نحن عليها اليوم تتل في تصعيد مع المركزية التقليدية، والتمتزاز للمستلجرين بصفة عامة، وإبراز عدم تسلم وضعف الحكومة بسبب هذا القرار الأخرق، كما أن التوتر الاجتماعي في نروثة، والأسوء من ذلك أن الحكومة لقتت على مواجهة مع المركزية التقليدية دون أن تتللك الوسائل لتتبرر تطوراتها العريضة ووضعت نفسها في حلة معقدة كما وضعت البلاد في ورطة في في منأى منها، ما دامت التقلبات المركزية عبر مؤهلة ليقول بالأمر الواقع بانظر للتنتاج الوضعية التي ستكدها في حلة سكوتها أمام قرار إصلاح المنظومة للتقاعد والوضعية الاجتماعية التي يعيشها الموظفون والأجراء، مما يعلي عليها التصعيد بالضرورة.

وحتى جقب آخر، وبقرضها لبعض الصلاحيات لشكيب البحث الخاصة والأجنبية من أجل تحضير سياساتها القطاعية، حققت هذه الحكومة ما لا يمكن تصوره، فتلقتت عن الإللا التي وضعتها الشعوب تحت تصرفها لتفقد سياستها وهو الحل بالنسبة للإشارة، لك الإلارة التي أصبحت مسرحية وثقافة للتواضع ومكتفية، شهد بكتار وجود صعوبة عليها واحدة من مهامها الأساسية ألا وهي تحويل التوجهات السياسية للحكومة إلى تدبير وإجراءات.

وبعما ينتت كل رسمائها في إصلاحات بنون عجيبة، كتب عن الحكومة أنها فنزل للاحتفال بمراسم توقيع الاتفاقيات بين أعضائها، محترفة على حد سواء بمحتوية سياستها وطبيعة التجزئة لبيئاتها القطاعية. لكل هذه الأسباب وغيرها، فقد تلقت الحكومة بشكل واضح وعلى هذا النحو، فإن الأمر يستحق التوم ويعبر بشكل كلف احتراس وحذر المغاربة من حكومتهم.

### حكومة غير قادرة لمواجهة الرهانات المطروحة

إن الجهاز الحكومي الحالي، وربما خلفا لاصبح الحكومات التي سبقته، يتم بمصطفة نادرة وبظروف استثنائية إنه يفتلني بوقوف على الوسائل الضرورية لتتقق سياسته أكثر من ذلك، للحكومة الحالية تتكسبه، خلافا لكل الحكومات السابقة الرهان بأن الإصلاح الاقتصادي يمر أولا وقبل كل شيء عبر الإرادة وبدد النظر والجنحة كما يظهر ذلك جليا من خلال الحيوية الاقتصادية التي عرفها المغرب هذه الضربة الأخرى، وهي الخفصل التي يتجو مع الأسف أن الحكومة فتقدما بالمرء.

وفي الوقت الذي يعرض فيه العلم على إيجاد أزمة مالية واقتصادية تاريخية بكل المقاييس أنت إلى ركود اقتصادي في جل الدول المصنعة، بتلك كل يوم أن المغرب، خلافا لما حاولت الحكومة التوهم به، لن يظل في منأى من تداعياتها، وما الإرهلات الأولية التي بدأت تظهر من تكلس في المداخل السياحية وفي واردات المغاربة المقيمين في الخارج وفي الاستثمارات الأجنبية وتنتي ميزان الأمدادات والموازن التجاري وكذا الصعوبات التي يواجهها قطاع التسوق وصناعة السيارات سوى تعبير منطقي لتلك التداجات. وإذا كان وضع حاسس من هذا القبيل يتطلب التصبنة والتأهب لمواجهة كل الأثار المحتملة للحكومة اختارت على العكس انتخاب خطاب الطمأنينة المبالغ فيها مما يعطي الانطباع على أنها غير واحة بصفة الرهانات المطروحة على البلاد.

مكنا، وإذا كانت الظروف المطربة الاستثنائية لسنة 2017-2018 سمساح على الحفاظ على وفرة نمو إيجابية، فتلك لن يمنع من تسجيل تراجع كبير في القطاعات الاقتصادية عبر القلاحة، جانا أن القطاع القلاحي يعطي من الضربان وبالتالي لا يساهم في موارد الخزينة. فإنا من المنتظر أن تعرف الخزينة العلة للولة هذه السنة والسنة المقبلة صعوبات جمة ستطس بالضرورة من هلمش التحرك لمواجهة أثار الأزمة.

ومن جهة أخرى، بدأت تظهر على السطح مظاهر عدم الاتساق بين مكونات الجهاز الحكومي واضراب في المواقف بين مكوناتها بل ومزادات لعب فيها الحزب الرئسي، المفروض في قيادته التعالي على كل الحزبات ولعب دور المشق والمدمع للتفككت الحكومي، نورا محورها بتقييمه التفككات مجتية ضد الأحزاب المشكلة لأطيقته كما ساهمت في تقويضها الأحزاب الحكومية بصفها مواقف متضاربة وينهج شعوي ونماعوي حسب موقفيها في الجهاز



## الأرضية السياسية لحزب النهضة



### مقدمة

في ظل المناخ السياسي الذي يسود البلاد، غداة انتخابات عامة أفرزت مجموعة من الشوائب في طريقة تصريف العمل السياسي، موججة بئسك مشاعر الغمور الذي يسود غالبية الأوساط الشعبية ومخلفة شعورا خطيرا بالسماد الأتق المستقبلية، أصبح من اللازم الشروع في محاولة مقاربة هذه الوضعية من زوايا محددة، مقاربة تبنى على الملاحظة والتمحيص وتبادل الآراء لاستقراء المعطيات، قد تكون مبنورة أو حتى غير متكاملة بالنظر إلى طبيعة وخصوصية النظام السياسي المغربي، لكنها بالضرورة سوف تساعدا على بلورة بعض الأجوبة عن الأسئلة المطروحة وأقترا قد تكون هاجسا للمحلمس المتجدد ودافعا للمبادرة في اتجاه أتق مستشرق، في نفس الوقت الذي تطرح فيه بالضرورة أسئلة جديدة تستدعي مواصلة العمل للإجابة عنها.

وفي هذا الصدد، وجب وضع الغرضيات التي سيرتكز عليها تحليلنا هذا من ذلك الفترة الزمنية التي سينطلق منها. واعتبارا أن المصافحة بالإجماع على دستور 2011 اعتبرت من طرف الجميع نقطة تحول في التاريخ السياسي المغربي، فإن المنطق السياسي يحتم الانطلاقة منها أولا لمباشرة التحليل. فإذا أصبنا وبلغنا مستوى محترم من الفهم، كان ذلك هو المبتغى، وإن لم نصب علينا إعادة النظر في فرضيتنا.

وفي ذلك يطغى مبدأ يتعلق بتوعية الفئة التي استشعرت بالحاجة لتغيير بهذا العمل التحليلي. بما أن هذه الفئة تتميز بطابعها الشبابي المتفاعل مع وقته بما يحمله من حمولات في هذا الوقت والمتفاعل كذلك مع محيطه المجتمعي مع ما يفتخره من حركات فكرية وثقافية وسوسولوجية والممثل للهواجس الطبيعية التي تطغى هذه الفئة العصرية من حماس وآمال في المستقبل، فإنه من الطبيعي أن يكون هذا العمل الفكري والتفدي متأرا نسييا بالذاتيات المترتبة عن هذه الخصوصيات.

### توافق وطني مبهم

كان دستور 2011 بالفعل منعطفأ أسليا في التاريخ السياسي المغربي، كما كان منعطفأ لأنه أعلن أنذاك عن نشئين حقبة جديدة، من مهامها تحديد معالم الحقل السياسي في المغرب، وتحديد أنوار الفاعلين فيه من جهة، ومن جهة أخرى تهيئة الظروف المواتية للمرور إلى التداول على السلطة يكرس نظاما ديمقراطيا حقيقيا تلعب فيه المؤسسات المتمثلة نورا رئيسيا، كما تحترم فيه القواعد والقوانين في إطار ما سمي بدولة الحق والقانون، وتعتمد فيه المناسة الحزبية للوصول إلى مراكز القرار عبر الاحتكام إلى الشعب.

وإذا كان ذلك هو جوهر التعاقد بين مختلف المؤسسات، فإن الأحداث المواتية أبانت على أن المغاربة لم يهينوا بما فيه التقلية لاستيعاب المرحلة بخصوصياتها، بل على العكس من ذلك قدم لهم العهد وعلمه بمثابة الوسيلة الناجحة، الوحيدة والمثلى لمعالجة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تعرتها البلاد. وإذا كان المغاربة قد وضعا في الحدث جانبا كبيرا من آمالهم لتحسين وضعتهم السياسية عبر إدخال مفهوم الحكم الشعبي إلى الممارسة السياسية في المغرب، فقد علقوا عليها قبل ذلك تطلعات عريضة وانتظروا منها تحسين وضعتهم الاقتصادية والاجتماعية.

وبالإضافة إلى عدم استيعاب الشعب لماهية و فلسفة العهد الذي جاء به دستور 2011، لم تستغل القرص الممنوحة لإدخال المعايير التي من شأنها أن تبشر بدخول المغرب عهد التريب والتعيرين على الآليات الديمقراطية. من ذلك أن تكوين الحكومة المنبثقة عن صئليق الأتقراع لم يخضع منذ البداية إلى المعيار المتعامل بها ديمقراطيا عن طريق الاتقاع على برنامج حكومي يكون بمثابة الحد الأدنى للتوافق بين مكوناتها السياسية حول الإصلاحات المزمع إدخالها واقتصر الأمر على توزيع الحقائب الوزارية لممارسة السلطة.

ومهما يكن من أمر، تبقى الملاحظة الأساسية بالنسبة لهذه المرحلة هي أن أداء وحصيلة الحكومة بطبيعتها والزمخ السياسي الذي جاءت فيه أو الذي راقها لم يستفد من تقييم أية جهة، وهي الظاهرة - غياب الإنتاج الفكري الذي يساعد على استيعاب المرحلة التي ميزت كل هذه الظرفية. كما غاب أي نقد ذاتي كان سيسمح وجوبا باستخلاص الدروس والعبر ويجعل المغرب يستفيد من هذه المرحلة التي سوف تترك آثارا على الحقل السياسي بوضوح. هذه الآثار يعنى تكليتها كالتالي:

- غياب الاجتهاد الفكري وتقليص فضاءات النقاش والحوار والتقبل.
- تصاعد الانتهازية والتسارعات داخل الأحزاب السياسية المكونة للأغلبية الحكومية.
- بروز جنون السلطة عند مجموعة من الشخصيات السياسية مع التنكر لكل المبادئ والقيم.
- الإبتعاد عن الشعب الذي لم يحض بأي اهتمام سواء للتفاعل مع إشغالاته أو لتويره على العمل الحكومي وعلى الصعوبات التي تواجهه.
- التناقضات الجوهرية في التحالفات الحزبية، سواء كانت إستراتيجية أو ظرفية.

ومن الاتخسات الأساسية لهذه الآثار على المستوى السياسي هناك:

- عدم تطبيق البرامج الحزبية إنا وجدت في الأصل أو على الأقل استحضار

- التوجهات الإيديولوجية عند المساهمة في صنع القرار أو تطبيقه.
- العمل على تلميع صورة المشاركين في الحكومة بشكل شخصي عوض تصنيها داخل الأحزاب وأمام المواطنين.
- إبتعاد النخب السياسية عن التنظيم الحزبي وإبتعاد هذا الأخير بسبب هشاشته عن القواعد وإبتعاد هذه القواعد بسبب انتشارها عن الجماهير.
- في ظل المركزات التي شخصتها مسبقا وفي مقابل الظلال الذي عرفه الحقل السياسي، فتملك من خلال أسلوبه الخاص وبحماس وحبوية شخصه، أعطت النخب السياسية الصورة وتعلمها قرأ الواقع وتفاعل معه حسب معايير تقليدية الشيع الذي خلق نوعا من الارتباك لدى هذه النخب، كانت نتيجةه أداء يسرعين وتختلف لهذه النخب التي عوض أن تحتفظ وتعقب تأثيرها داخل المجتمع، تركت المؤسسة المكتبة في مواجهة التحديت الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى حد تعلقت فيه أصوات داخل الأحزاب ومن خرجها تعتبر هذه المواجهة تضيقا على العمل الحكومي وسببا للتضواء منه، فيما جاءت أصوات أخرى لتتيرير هذا التوجه من منطلق ضعف الحكومة وعدم قدرتها على موااتية أسلوب الملك ولا على التواصل مع الشعب.
- في المقابل، أعطى الملك إشارات مهمة وواضحة تصب في مجملها في اتجاه التعيرير عن أسلوبه الخاص وإيرائه في الافتتاح على المشهد السياسي: احترام قواعد اللعبة الديمقراطية بما في ذلك مواعيد الانتخابات، الحرص على شفافية ومصداقية الأتقراعات الانتخابية، المصلحة التي أعطيت للمرأة لاحتلال مناصب المسؤولية، القبول بإعطاء ملفات حساسة كانت فيما قبل من المجالات الخاصة للملك إلى الحكومة. تكلف التعيرير في المناصب السامية، ملف المرأة وملف الانتخابات.
- الغريب في الأمر أن كل هذه الإشارات، رغم أهميتها وطابعها الثوري في بعض الأحيان، وبعض النظر عن الاحتفالية التي تستقبل بها في حينه، فإنها سرعان ما تنوب أمام طيفين المعايير التكتيكية على طرق التفكير لدى الفاعلين بمختلف شرائبهم والتي تعبر عن عدم استيعاب المجتمع بعمقته الأساسية، السياسية منها والثقافية للمرحلة الراهنة.

### إرسالة الشعب

- في هذه الأجواء، جاءت الانتخابات التشريعية ليوم 07 أكتوبر 2016، وكان أكثر رهاتها مبدئيا هو مدى شفائيتها ومصداقيتها، وكذا مدى تطور الوعي السياسي لدينا.
- وإذا حاولت الحكومة وقتها إضفاء صورة تترجم رغبة مكوناتها الأساسية على نشئين العمل بمبدأ المحاسبة كتعبر أساسي في الفلسفة الديمقراطية، فهي عجزت على خلق الشروط اللازمة لتنظيم نقاش وطني واسع حوله ولم تستطع تعبئة وسائلها التواصلية مع المجتمع لتحسيس المغاربة بدورهم للمحاسبتي والعمل على تربيتهم على هذا النهج الديمقراطي.
- ومنذ بداية العمل بنظام الأتقراع الحالي، شخص العجز الذي تعاني منه الأحزاب لعدم قدرتها على توقع ما يستقبل من أحداث ولو على المدى القريب، وما تم خلقه في المشهد السياسي من مظاهر غريبة، خاصة الحروب الداخلية التي أخذت لها مسرحا الأحزاب السياسية للتفكر برأس الالاحة، في الوقت الذي غاب فيه أي نقاش سياسي حول البرامج الانتخابية لانعقادها أصلا وتشجيع ترشيح الأعيان على حساب المناضلين.
- في ظل هذه الأجواء، عبر الشعب عن إرادته واتسم الاستحقاق باعتراف مجمل التنظيمات السياسية، بنوع من الشفافية، وجاءت نتلق هذه الإرادة



- بروز سلوكيات غريبة في أوساط المجتمع، وصفت بالبعيدة عن الشخصية المغربية الموروثة عبر التاريخ أدت إلى اختلال في القيم والمبادئ وطفغان المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

## الأرضية السياسية لحزب النهضة

وما من شك أن معلم هذه الأزمة القوية نجد جذبا من تفسيرها في الأتراج والارتباك التي تعيش على إيقاعها البشرية من جراء التناقضات والتصادمات التي تتعرض لها. وفي غياب أشكال وأطروحات بديلة، عرف العلم بروز حركة عالمية شبه عفوية، راسخة ومتكيفة، مناهضة لهذه الوضعية الجديدة والتي تعرف تعلقا متزايدا بفعل هذا الارتباك. وإنما كان نجاح هذه الحركة، بفعل أنها لم تستطع أن تترج نفسها كبديل، بلقى انتقادات من قبل التكتيمات التكتيبية للتشبيك والتطهير الشيعين، فله بالمقابل أصبح يسلك أكثر فأكثر هذه التكتيمات وينحازها بفعل أثر وطبيعة التجاذبات الجماهيرية لهذه الحركة.

في ظل هذا المشهد المتسم بالارتباك وبالمسلمات، تتوالى العصابات الإرهابية في الأتراج والتي استقلت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لترسيم نفسها كقوة عالمية وحيدة التي لا ترضى أي مزج يفعل ما يلقه من مستوى على الصعيدين العلمي والتكنولوجي، معززة بذلك قوتها الاقتصادية والثقافية والإعلامية والعسكرية. في نفس السياق، خلقت هذه الوضعية لدى المسؤولين الأمريكيين نوعا من الغرور تدفعهم إلى المغامرة عبر التسريع بوشيرة تنفيذ إستراتيجية إعادة ترتيب خريطة العالم وفق تطلعاتهم. ومن نتائج هذا المنزلق أن بروز توجه جديد لدى بعض الدوائر الغربية بخلق خصم جديد، ويسمح ببلورة التعينة المجتمعية لدول الغرب. ولا شك أن مفهوم صراع الحضارات الذي يسعى إلى جعل الإسلام هذا الخصم الجديد يدخل في إطار هذه الإستراتيجية. ولعل العتلة التي أصبحت تحكها الحركات اليمينية المتطرفة في المجتمعات الغربية ساعدت كثيرا على تعيد الطريق أمام هذا التوجه.

في مقليل هذا التوجه والوسائل الضخمة المرصودة له، عرفت الحركات الأصولية في المجتمعات الإسلامية التعايش مهما مرتكزة في ذلك على تراثها وتجربتها ومشروعيتها وأيضا على الإمتانبات التي حصلت عليها من بعض الدول الغربية ومن أنظمة إسلامية، مستغلة السخط المتصاعد نتيجة الأوضاع السوسيواقتصادية المتردية التي تعرفها بعض المجتمعات الإسلامية وهذا الفلق الناتج عن الهجمة الشرسة التي يتعرض لها الإسلام من بعض الدوائر الغربية وأيضا الشعور بظلم من جراء سياسة التبلد بالمعتلين المعتمدة في معالجة القضية الفلسطينية.

ومن نتائج هذا الانتعاش أن برزت تيارات داخل أو إلى جيلب هذه الحركات الأصولية لتجأ إلى العنف وإلى الإرهاب المرتكز على العصابات الانتحارية كجواب لمواجهة الترسمة العسكرية الغربية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإنسانية. وفيما تتعالى أصوات في الدول الغربية نفسها لتتسائل حول الوجود الحقيقي لشبهة إرهابية عالمية بالوجه والشكل الذي تقدم عليه، لا يولد شك أن ظاهرة الإرهاب توظف لصالحها ميكانيزمات العولمة لتحويل نشاطاتها والنظور التكنولوجي لتنفيذ عملياتها والتقدم الإعلامي لتبادل المعلومات والتقييم بصماتها الدعائية.

إن الإشارات التي أعطتها دول عظمى مثل فرنسا وألمانيا وروسيا عن تباعد وجهات نظرها عن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص تحطيلها للوضع العالمي وتصورها لمستقبل العالم، قد تفهم بإعلان لهذه الدول عن عزمها وضع نفسها كقوى توازنية موازية للولايات المتحدة، في حين لم تنصح بعد الصين، والتي ينطلق الجميع لدورها المستقبلي، عن تصوراتها وتطلعاتها.

### وضع المغرب من هذه التحولات الدولية

على ضوء كل هذه المعطيات وبكل هذه التناقضات التي تجعلها، يبدو جليا أن العلم سيرف تحولات مهمة وتوقعات جديدة أسلبيه في العشريات القادمة نحو توازنات عالمية جديدة.

إن التحولات المنتظرة، بقر ما نستشرف شومها، بقر ما يستحيل معرفة طبيعتها وعمقها بالنظر إلى تعاضد ديناميتها وإلى طبيعتها غير المحتمة والشبه عفوية. كما تظل للتناقضات التي تؤدي لها الليبرالية الجديدة وما تجعله في طياتها العولمة من مصالح اقتصادية، والهيمنة التي تمن على جميع المستويات ستقضي لا محال إلى بومر أزموية للنظام الرأسمالي، حيث يبقى التساؤل هل سيستطيع هذا النظام إيدخل الإصلاحات اللازمة على نفسها لجعله أكثر حساسية بلقيم الإنسانية أم أن التناقضات ستقضي إلى احتضاره بفعل ظهور موازين قوى جديدة وبروز أثار إنسانية بيئية.

الشعبية متناقضة مع ضعف ما حققته الحكومة السابقة من حصيلة ولا على مستوى المشاركة التي لم تتعد 50 بالمائة إلا بقليل ولا على مستوى الترتيب السياسية التي أقرها الأتراج حيث لم يتمتع أي حزب من الحصول على نتائج كافية تؤهله لعب الدور الثلاثي.

هنا، نجد عان تشكيل الحكومة، مرحلة انتكس فيها العمل السياسي الجدد وضرب فيها العمل الحزبي في العقب بحيث اقتضت المغلوضات مرة أخرى على عدد وطبيعة الحقلب التي سوف يحصل عليها كل حزب بعيدا عن البرامج السياسية وحس التوجهات كما أصبحت الأغلبية العسبة المشتلة للحكومة وطبيعتها غير المنجاسة شيئا ثقويا. بالإضافة إلى أن الأجهزة الاستشارية منها والتقريرية الحزبية استعلت عانوات لإضفاء الشرعية والمصادقية على هذه الاتفاقات التي منظرها الأيام أنها غير مزممة لا لمنطق هذه الأغلبية ولا لأطرافها المتناقضة أكثر من ذلك، لم ينهلون مملكو الأحزاب داخل الحكومة لإضفاء على هذه الأخيرة الشرعية التي تفتقد، محاولين إلقاء الرأي العام الوطني بطبيعتها السياسي، والحقيقة أن الكل متعجب بالعض مما خلف فقدان هوية آلية مصادقية لدى هذا الرأي العام.

وفيما تبين بالملاموس وعلى أرض الواقع الضعف الرهيب الذي أصبحت عليه المؤسسات الدستورية من حكومة وبرلمان والذي يولده الحالة التي أصبحت عليها الأحزاب السياسية وتتمثل في:

- ضعف الروبدا، حيث اعتمد مرة أخرى نظام الأتراج باللائحة مطلقا مرة أخرى صراعات داخلية أجهها لجوء الأحزاب إلى ترشيح الأعيان المتجولين بينها، وبذا الأمر بالنسبة لمبدأ التحالفات حيث جميع الأحزاب أنها ستبني بعد الانتخابات.
- غياب البرامج الانتخابية القادرة على تعبئة فئات الشعب حولها والمقلبة أن تكون عقدة بين الناخبين ومتمتعينهم.
- الاستمرار في العاهات التي تشوه المشهد السياسي من شراء الدعم.
- ضعف الحملات الانتخابية التي لم تبرز فيها القواعد الحزبية.
- تعجز التحالفات التكتيبية على طهر الأتراج البيانية والمعلنة للتناقض على مناصب المسؤولية بأي ثمن.
- موازاة مع هذه التحولات التي طبعها للمجال السياسي الوطني، برزت إلى السطح ظواهر في المجتمع ذات أبعاد مقلبة للعلة:
- بروز سلوكيات غريبة في أوساط المجتمع، وصفت بالبعيدة عن الشخصية المغربية الموروثة عبر التاريخ أدت إلى اختلال في القيم والمبادئ وطفغان المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.
- انسداد الأتراج مع فقدان الثقة في المؤسسات وفي المستقبل والقلق المترتب عنه.
- تعيق الهوية بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي الذي لم يعد يوظف لضمة المصلحة العامة.
- تيبيد روح المواطنة وروح الانتماء إلى الوطن التي ظهرت بجلاء عند بعض سائل الأتراج الحزبية الذين لم يحضروا بالاهتمام التلقائي من قبل القوى السياسية في تنظيمهم وتطهيرهم، كما ظهرت عبر توسيع ظاهرة الرغبة في الهجرة إلى الخارج في أوساط الفئات الشعبية سواء كانت متعلمة أم لا، ولو أن في هذا المجال برزت أثار ظاهرة الهجرة السرية لما جعله في طبيعتها من يأس بشري.
- التهميش الذي طلل المجال الثقافي مع ما يترتب عنه من اهتزاز في الشخصية المغربية.
- إخلاس النظام التعليمي.

### تحولات دولية عميقة

عرف العلم الأخير، تحولات عميقة والتي انطلقت مع الثورة التكنولوجية والإعلامية. وإنما كان هذا الحدث قد اعتبر مؤشرا لانتصر النظام الرأسمالي الذي وجد في ضلته لإبراز هيمنته على العلم مع فرض فلسفته وتصويراته، فهو لم يعطي الدليل القاطع على فشل العلم الأتراجي. ذلك أن الإنسانية لم تستطع بعد الجزم ما إذا كان الأمر يتعلق بفشل العلم الأتراجي برهته أم أنه يتعلق فقط بفشل تجربة معينة من هذا الفكر.

وأهم الانتعاشات التي أقرها هذا الوضع، تكمن بالخصوص في بروز وتنامي سلوكيات إنسانية مطبوعة بالفرادانية والإيمان المتراد بالمدنيات والتفوق واللجوء إلى المعنويات والأطروحات القومية. هذه التحولات التي طرأت على السلوكيات لم تعد تسعف معها أدوات التحليل التقليدية في ضبط أثرها على الفرد بشكل علمي لمحاولة رصد نزوعه الطبيعية وفق انتمائه الاجتماعي، وبمحاولة التنبؤ برغبته وتطلعه وعلومته في أتق صياغة المشروع السياسي الذي يوافق. إن صعوبة وتعقد هذه التحولات خلقت أزمة حقيقية في الفكر الإنساني وعجزا عن استلهام أفكارها، رغم السيل الكبير للتجاذبات الفكرية وتوسعها ورغم الثورة المعرفية ورغم التطور الهائل لوسائل وتقنيات التواصل.





يشكل الدين الإسلامي الحنيف ركيزة أساسية وممكن القوة في الهوية المغربية، وتعاليمه التي ترمي إلى الخضوع للمشيئة الإلهية لا تمنع بأي حال من الأحوال من بذل الجهود والاجتهاد لتحقيق الرخاء المادي والروحي للإنسان. من هذه الزاوية، يمكن اعتبار الدين الإسلامي مصرا فلسفيا، نستلهم منه القيم والتعاليم التي تنظم حياتنا داخل المجتمع بتبني الإنتاجية والمجهود في خدمة الجماعة. وعلى هذا الأسس، فإن هذه القيم تنحصر مبدئيا في جمع سنتنا وهركتنا وتحدد سلوكنا.

إن مفهوم اللاتنية كما هو متعارف عليه في المجتمعات الغربية لن يجد له صدى داخل مجتمع إسلامي كالمغرب، الذي اختار المذهب الملكي. ذلك أن الفصل بين الروحانيات والتي يختص بها الفقه والمبادئ التي تحدها السياسة منتسب لهذا المجتمع وأي تضارب بينهما جد مستبعد بفعل وظيفة الملك الذي يشغل رئاسة الدولة وإمرة المؤمنين.

واعتبرا أن الإسلام يكرم الإنسان ويدين وسطية بنيد كل أشكال التطرف وكافة أشكال الإسراف الموهدي للاضلال، فلا يمكن بأي حال من الأحوال استعلاء لأغراض مادية ولا يمكن أن يخضع لاستعمالات منغية. وإذا كان الدين الإسلامي أداة للتحفيز والتجنية نحو ما يكرم الإنسان ويساهم في تخليق المجتمع، فإن أي استغلال انفرادي له يؤدي بالضرورة للاستئثار الصاعقة كما يمكن أن يخلق اشتقاقا داخل المجتمع.

ويتبقى المساواة إحدى القيم الأساسية للدين الإسلامي. ذلك أن تعاليمه لا تحتوي على ما يمكن أن يفسر على أن المرأة تحل موقعا أنثى من الرجل، بل على العكس، لم يعرف التاريخ دينا كرم للمرأة مثل الدين الإسلامي، ولو لا التفسيرات الضيقة والتأويلات الانتهازية، لكان من الممكن أن تكون المجتمعات الإسلامية قوة ومثالا يحسد بها من هذه الناحية.

إن المرأة تلعب أدورا حيوية داخل المجتمع، فضلا عن قدرتها الإنجيلية الطبيعية ودورها المحوري في الاستقرار الأسري، فهي تشكل الطبقة التي تسمح باستمرار وبديمومة للتقاليد والعادات بين الأجيال، التي هي جزء من هويتنا، كما تشكل الأداة الرئيسية لإعداد الأجيال القادرة والتحصين للمستقبل.

ولتتمكن المرأة من لعب هذه الأدوار بشكل جيد يسمح للبلاد برفع رهانات التنمية، يبقى إعداد المرأة وتحصينها على المساواة التي ترجع لها من باب الحق وإملاها في هذه العملية شرطا لا بد منه لتتمكن من الالتحاق بالبرامج لخلق التنمية الوطنية المنشودة.

#### تحقيق التنمية الوطنية

إذا كانت التنمية الوطنية عاملا رئيسيا وحاسما لرفع رهانات التنمية، فتحقيقها رهين بشراكة الشعب برمته في تحديد أولويات المرحلة وبرايتها، وتحديد هزمة الأوراش وهرقية التداخلات. ولا يمكن إشراك الشعب بدون تحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات التطويرية الشعبية والتي يجب أن تتمتع باستقلالية كل واحدة منها عن الأخرى وأن تتميز بالقدرة على لعب دور السلطة المعضدة لمقتل الأخرى.

فإذا كانت الأحزاب السياسية والتقلبات تسمح بتفعيل الشعب والحصول عبر الاستشارات الانتخابية العامة على انتدابات للتسيير العمومي، فإن الجمعيات والصحافة كعبء عبر تشغيلية ضعيفة، دور سلطة مضادة وموازنة تمكن من مراقبة إضافية للمنتخبين. إلا أن نجاعة هذا الدور الأساسي تبقى مشروطة باستقلالية هذه الجمعيات ووسائل الإعلام عن علم السلطة ومشروطة بتلك بتبنيها لقواعد للتسيير الديمقراطي.

لقد عرف المغرب ارتفاعا هائلا في عدد مكونات المجتمع المدني التي لعبت دورا لا يستهان به في تحريك وتوجيه الشأن العام في المغرب. إلا أن هذه الظاهرة عرفت تقلصا وتقصورا مع مرور الوقت، يرجع سببه الرئيسي إلى احتواء من الجانب السياسي أو عرف بروز ظاهرة الزعامة. ولتتمكن هذه المكونات من لعب دورها بشكل سليم كقوة مدافعة عن مصالح منخرطها وما يعكونه كحركات اجتماعية واقتصادية وثقافية وفكرية، وكذلك كقوة اقتراحية تساهم في صياغة الحلول المناسبة، لا مناص من شروع هذه المكونات من الابتعاد عن الأحزاب السياسية من جهة، ومن جهة أخرى تمتعها من الدعم العمومي للتخلي لتطوير ادائها وعملها. من هنا المنطلق يمكن للجمعيات أن تشارك في بلورة أوراش التنمية للمساهمة في خلق التنمية الضرورية حولها.

إن الأهمية التي أصبح يحتلها الإعلام ستميز لا محالة عصرنا، بالمسؤولية العلية للمعلومات وتحطش الناس لها ولتطورها، وإمكانية الحصول عليها بسهولة وبدون عناء. لقد أصبح للإعلام قوة بالغة وحلما في توجيه الرأي العام. وإذا كانت هذه القوة تستعمل كآلية خطيرة، تلالز مع ذلك بعض المهنيين الذين يسعون بكل إخلاص وتجهد من أجل المحافظة على ماهية الصحافة في البحث عن الحقيقة والحفاظ عن النزاهة الجماعية.

في هذا الخضم، عرف المغرب انفتاحا مهما على مستوى حرية التعبير. لكن تعدد المنابر وتبوعها التي كان من شأنه ترجمة هذا الانفتاح لم يتزامن مع إصلاح يلزم المهنة مع الواقع الجديد. وإذا عرف المشهد الإعلامي الوطني طفرة نسبية عن طريق خلق وانتشار منابر إعلامية مستقلة، فذلك لم ينفذ لحد الآن في استنباب المهنة اللازمة.

إن مساهمة الصحافة الوطنية في المشروع التنموي، التي تعد عاملا أساسيا لإنجاح أوراشه، رهينة بتخلصها من كل أشكال الوصاية كفيما كانت وباللجوء إلى المهنية وإنتاج مؤهلات بشرية كفاءة حتى تتمكن فعلا من تأطير ومراقبة المشهد السياسي ورد الاعتبار للعمليات الحقيقية للبلاد ولتكون حارما لثاقرتنا الجماعية. لبلوغ هذه الأهداف، لا مناص من تحرير القطاع من وصاية الدولة. كما للمجتمع المدني دور حاسم لكي يمثل قوة موازنة أمام القوة التي تمثلها الصحافة.

## إذا كانت التعبئة الوطنية عاملا رئيسيا وحاسما لرفع رهانات التنمية، فتحقيقها رهين بشراكة الشعب برمته في تحديد أولويات المرحلة وبرايتها،

في إطار هذه التحولات، أصبح من الموعود أن التجمعات الجهوية التي يعرفها العالم سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية ستفضي إلى بروز قوى اقتصادية تنطلق لمنافسة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يحتنف البعض مصير روسيا من هذه التحولات.

داخل هذا المشهد المطروح بمحاولات التكتل، نضل القارة الإفريقية والعلم الإسلامي على هامش هذه الدينامية والتكتل في أحسن الأحوال بدون المشاهدة الذي يتبع ما يجري وفي أسوأها بدون النموذج الذي تختبر عليه الأليات الجديدة. ولا شك أن عجز هذه الدول للتخول في بنيامية جزئية أو كلية للتكتل ترجع لضعف الشرعية لدى بعض أقطابها أو لأوضاع صراعية داخلية في غالب الحالات نات طلع اثني أو عرقي وعموما لأوضاع اقتصادية واجتماعية متأزمة.

شغى مستوى العالم الإسلامي الذي يمتلك ثروات طبيعية مهمة، فلم تستطع الأقطار المعونة له بلورة تقارب اقتصادي تكاملي يمكن من وضع الحجر الأساسي لأي تقارب سياسي، ويتبقى حلم شعوبها هو هذا الاتحاد المنفذ الميني حول المقومات الثقافية والدينية والتاريخية والجغرافية المشتركة. وما يقضي التوقع الناتج عن هذه الوضعية الهجمة الشرسة التي يتعرض لها الإسلام من طرف النوازل المعادية بصراع الحضارات، ناهيك عن الضيق إلى المجهود الحضوري لأمة الإسلامية.

ولا شك أن مشروع بناء المغرب العربي لا ينجو من هذا المنطق، حيث أن المشروع يقبل خطبا وحلما موزن أي امتداد واقعي رغم طابعه الاستراتيجي في الخططيات. فيغض النظر عن العراقيل التي يبيو أنها تقف في وجه بلورة هذا المشروع، تقل أهم أسباب عدم خروجه لتحيي الوجود المسرات المختلفة للثقافة السياسية وطبيعتها المختلفة وغلب الحائز المحرك لجعل هذا التكتل ضرورة مصرية لا محيد عنها.

أما على مستوى القارة الإفريقية، هناك تجارب تستحق الإشارة، خاصة في المحيط القريب للمغرب. شاول غرب إفريقيا بالخصوص، دخلت بدرجات متفاوتة تجارب ديمقراطية وعرفت انفتاحا سياسيا متقارب مع ما يعيشه المغرب. ومن جهة أخرى فهذه الدول تتوفر على واجهة أطلسية شاسعة تزخر بثروات بحرية مهمة، كما أنها تتوفر على اقتصاديات متكاملة وسائنة متقاربة وليس بينها نزاع أو منافسة. كل هذه المقومات يمكن أن تشكل أساسا لإطار مشترك للتعاون من أجل تنمية مشتركة.

#### القضايا الوطنية الكبرى

تعتبر مسألة استكمال الوحدة الترابية لبلاننا والحفاظ عليها أولى الأولويات. إلا أن التطور الذي عرفه العلم ومخا تغيير الملف خلقت تعقيدات إضافية لا فيما يخص إقليمنا الجنوبي ولا فيما يخص استرجاع سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، رغم كل المعطيات الجغرافية منها التاريخية والقانونية تؤيد شرعية قضيتنا. كان الإجماع الوطني الحاصل حول هذه القضية يشكل مركز قوة للملف، في ظل معطيات جيوسياسية معقدة ومتغيرة، حيث ظل الإجماع الصفرية التي تتحطم عليها أطماع خصوم وحدتنا الترابية وقضيتنا الوطنية الأولى.

بصفة عامة، أصبح لزاما خلق جوا من التعبئة الشعبية حول القيم الوطنية العلى لمواجهة التحديات الكبيرة والمتعددة التي تعرض البلاد والتي تستدعي تضحيات جسام جسامة هذه التحديات. لقد أظهر الشعب المغربي أكثر من مرة قدرته واستعداده للتعبئة الشاملة ليكون حاضرا في المواعيد التاريخية، وحتى تقتصر على التاريخ المعاصر، يمكن استحضار التجاوب الكبير للمغاربة لاسترداد استقلالهم واسترجاع الصراخ عبر ملحمة المسيرة الخضراء، كما يمكن استحضار قتلة التضامن التي شنها الملك محمد السادس والتي أبان فيها للمغاربة عن حسمهم الوطني المتميز والتبيل للمشاركة المعتمدة في كل المبادرات الوطنية الكفيلة بالذخ بالبلاد إلى الأمام، وإن واجه هذا الورش التضامني الوطني بنوع من القصور من قبل المؤسسات التطويرية التي يرجع لها دور التعبئة ومور ترسيخ القيم التي سعت من أجلها الحملة الوطنية للتضامن.

#### أولويات مشروع التنمية

إن رصيدنا الثقافي المشروح والتي برواذه العربية والأمازيغية والإفريقية والأندلسية بعين المغرب، الذي استطاع عبر الحقب التاريخية أن يبرهن على انفتاحه على الحضارة ويتطور بآلية الخاصة للتكيف مع العوثرات الحضورية الأخرى مع الحفاظ على ثقافته المتميزة بتبوعها. على مر التاريخ، ولعلنا ندخل في عاتقه مع حضرات أخرى، استطاع المغرب أن يقضي ويقضي ثقافته دون العس بعقولها وبتجربها، وإذا كانت هذه الخصوصيات تميز الشعب المغربي عن باقي الشعوب، فلا شك أن المعتقن والمعتقون والقائمين المغاربة لعبوا دورا رئيسيا في تعظيها في الأوقات الحرجة من تاريخ البلاد، للتعبير عن المشاعر الشعبية والتأثير في اتجاه خلق جو التعبئة الوطنية المنشودة.

لقد أصبح من الضروري أن نحضن ثقافتنا بالاهتمام اللازم واللاشروط لمواجهة التحديات الخارجية ولعب دورها في تحريك مجتمعنا بشكل واعي ومنحصر. ولا يمكن في هذا الباب إلا أن نشير إلى دور المهنيين في تأهيل هذه الثقافة الوطنية مع ضرورة وضع الوسائل الكفيلة في خدمتهم للقيام بهذه المهمة. كما أن الانتاجات الثقافية التي تهذب الحافظ على تراثنا الجماعية والحفاظ على موقمتنا التاريخية والمتعددة الأشكال



- 7- مع فشل التجربة الاشتراكية، تلاشت المعتقدات الدعائية في الإيديولوجيات، تركة المجال في المقابل إلى إعادة توزيع في المعتقدات السياسية حيث أخذت القيم مكان العلم الإيديولوجي وموضحة إلى توسع دائرة البحث عن مشاريع وسبل سياسية جديدة، أكثر ملائمة لواقع المجتمعات وتعدد تناقضاتها، خلاصة مع حلول العولمة وما أفرزته من مظاهر مجتمعية جديدة ومن تشردم في المفاهيم
- 8- وفيما تعددت الأسئلة حول معاني ومضامين مفاهيم كانت إلى وقت قريب محط إجماع فكري وفلسفي، عمقتها أكثر ظاهرة العولمة والثورة الإعلامية وما أنما إليه من تحولات مجتمعية هائلة، أجمعت الإنسانية على يقين واحد القائل بأن الديمقراطية هي السبيل الأفضل والوحيد لتفادي استغلال الشعوب وتحقيق التعايش بينها
- 9- مع التطور الإعلامي والتواصل، توسعت دائرة التكوين والمعرفة والوعي وأضحى الطلب يتعاظم على المساهمة والمشاركة في إبداء الرأي
- 10- وفيما حاولت الأحزاب السياسية مسيرة هذا التوجه، منخرطة في المطالبة بالديمقراطية في المجتمعات، أيقت على شكلها التنظيمي التقليدي الذي يغيب عنه الطابع الديمقراطي، مما جعلها في تناقض صارخ ووضعها في موضع مسئلة
- 11- يعتبر ويؤمن حزب النهضة أن شرعية وجوده تبقى رهينة بنجاحه في رفع ملك هذه التناقضات ولو أنه يعرف يقينا أن مشروعنا من هذا الحجم يتطلب العزيمة والجهد والوقت وأنه بالضرورة يندرج في مخطط تراكم التجارب
- 12- إن إشكالية التنظيم الحزبي تطرح على ضوء المهام التي يضطلع بها الإطار الحزبي والحدائق تتطلب الاجتهاد لصياغة هيكلية تنظيمية تسير التطور المجتمعي ويتكامل مع متطلباته
- 13- بالإضافة إلى توجه فلسفي معين يستلهم منه قبيلة الفكري، يقوم الحزب السياسي : على ثلاثة مبادئ رئيسية
- التفاعل الديالكتيكي مع المجتمع في عملية تأثير دائم ومتبادل،
- القدرة على استيعاب التناقضات المجتمعية لصياغة مشاريع سياسية تجيب عنها،
- التوفر على موارد بشرية مكونة ومؤهلة للقيام بالمهمتين السالفتين
- 14- إن التنظيم الحزبي آية للقيام بالأدوار المختلفة التي يضطلع بها الجهاز الحزبي وما المواعيد الانتخابية إلا توزيع لعدد متواصل ومستمرس ومتفان تقوم به جميع أجهزة الحزب، وعلى رأسها التنظيمات المحلية
- 15- بالتالي، لا يكفي تأسيس تنظيمات محلية ما لم توضح من قبل كل المهام المرتبطة بها ونوعية الأعمال المنوطة بها وطريقة ضمان تجسيد تلك المهام والمنهجية المعتمدة لتكوين الأجهزة المساهرة على نشاط التنظيم وكيفية ضمان إسهام الجميع في أنشطته
- 16- لا شك أن النظام الأساسي الذي اعتمده الحزب غني بالآثار والقيادير العملية الجريئة التي تعلن بما لا يدع مجالا للشك عن الإرادة الراسخة في إنشاء حزب سياسي من نوع جديد، يتفاعل بشكل إيجابي مع كل التطورات التي عرفها الفكر السياسي العالمي ويتعامل بنوع من البراعة مع التحولات التي شهدتها المجتمع المغربي
- 17- لا يستطيع الحزب بلوغ مراميه دون زرعه لدى جميع أعضائه الشعور اليقين بالمساهمة في أطوار حياة الحزب. ولأن يتأتى ذلك ما لم يتم الإتساح المجال للمشاركة على جميع المستويات، مما يعني التوفر على هيكل ديمقراطي حقيقي
- 18- وحيث أن الحاجز بين الديمقراطية والوضي ضئيل للغاية، فلا تستعاض أية ديمقراطية ما لم تنبني على قواعد متينة وصلبة
- 19- تقوم القواعد الديمقراطية التي بنيناها حزب النهضة على وحدانية وصق الإيمان بالقيم والمبادئ التي يقوم عليها الحزب،
- التعاقد الذي يؤسس لجميع العلاقات بين أعضاء الحزب والتشريع الذي يوظف لها،
- التواصل الذي يمنح للجميع حق بلوغ الأخبار والمعلومات والمعطيات،
- معقل الحقوق المنوطة للجميع، هناك الواجبات التي تخضع للمحاسبة،
- كل هيئة تقريرية تخضع في تشكيلها القانوني إلى التمثيلية وفي تسييرها للمراقبة من قبل هيئة أعلى منها وفي مصيرها لحكم التصويت والاقتراع،
- 20- يتقوم المبادئ التنظيمية لحزب النهضة على

## الميثاق الفكري



## حزب النهضة

- 1- ما دامت الديمقراطية في أحد مبادئها الأساسية تعني تسيير الاختلاف عن طريق تمجيد التعددية، تظل الأحزاب السياسية الأداة الضرورية وإن لم تكن الوحيدة لتفعيل المبدأ الديمقراطي
- 2- من تداعيات هذا المبدأ، أن الأحزاب السياسية تعتبر الآلية الوحيدة لعرض الإرادة الشعبية بحكم الصلاحية التي منحت لها في التمثيلية الشعبية وبحكم أفرادها بحق التنافس المسموح على السلطة، وإن كان هذا الطرح محط شك وتساؤل وينفذ على ضوء ما أفرزته التجربة الإنسانية من بروز حركة المجتمع المدني كقوة تعويية متأخرة واتحام الإعلام للمجال السياسي كفاعل وطرف في التوجيه المجتمعي
- 3- من ضمن الأسئلة المطروحة عن صواب حول هذه الصلاحيات الممنوحة انفران إلى الأحزاب السياسية على ضوء ما أفرزته التجربة من انحرافات وانزلاقات في تسيير واستغلال الائتلاف الشعبي، يأتي السؤال المعنق بالشرعية التي تستلهم منها تلك الأحزاب صلاحية الاستحواذ على مهمة التمثيلية الشعبية وبوافية تحقق هذه التمثيلية بصفة عامة
- 4- وحيث أن ظهور الأحزاب السياسية جاء بليغز ليبرالي موافقا بصفة لصيغة ومترامنة بروز الفكر الاشتراكي، في إطار مواجهة فلسفية وفكرية ومجسدية عنيفة وفي عدة أحيان درامية، فبقها بالتأكيد تفرقت بشكل كبير بالظروف التي كانت وراء نشأتها
- 5- ومن ضمن إفرازات تلك المرحلة أن الأحزاب السياسية ارتكزت في بنيتها على مبادئ أساسيين
- الأفراد بمهمة ترجمة مصالح الشرائح الاجتماعية التي تعقد الدفاع عن مصالحها إلى عمل سياسي باعتبارها تلك من دون غيرها الأدوات الفكرية والإيديولوجية للقيام بهذه المهمة مما خلق سلم طبيعي للاضطلاع بالمسؤولية داخلها،
- تغليب هاجس الحياة بجميع أشكال المعاناة في مواجهة الصراعات ومحاولات النصف التي قد تتعرض لها مما أدى إلى تقيس الانضباط والخضوع والاتساع
- 6- في هذا الإطار، عمدت الأحزاب السياسية تاريخيا على تأسيس شرعيتها انطلاقا من التمكن الفكري لقاداتها ومن قدرتها على فرض قوتها الإيديولوجية على المجتمع، مما اتخذ على المستوى التنظيمي شكلا هيكليا هرميا ومركزيا يتميز بالانضباط الصارم ويتطرق فيه التحاليل والبرامج والقرارات من فوق، فيما تلعب التنظيمات القاعدية دور الآلة التنفيذية وتمنح الزعامة والمسؤولية بناء على الشرعية الفكرية أو على الشرعية النضالية التاريخية أو هما معا





حزب الوحدة

▪ إقرار الاختصاص ورسم التعاقد بين مختلف المكونات في إطار نظام يرتكز على الديمقراطية المحلية، للرجوع عمليا إلى النظام السياسي الذي كان يسود في المغرب قبل الحماية وقبل ظاهرة التمدن.

▪ اعتبار أن مخلفات الحماية جزء من تاريخنا في ما يتعلق بتشكيل نظام معرّض قد يكون لكل مبادرة ارتجالية لزعرته أثرا غير منظرية، مما يفترض تكريس المنحى نحو الوحدة في إطار نظام ديمقراطي وطني ومرعزي تعيش في ظله خصوصيات مكونات المجتمع قبل التغيير، في مرحلة ثاقبة، في إمتعابية إسقاط هذا النظام على الصعيد المحلي.

من المعادلات الفلسفية والفقهية التي خاضت فيها التجربة الديمقراطية، تلك المتعلقة بالتوازن بين قيمتي الحرية والمساواة. وقد أظهرت التجربة انزلاقا نحو الحرية على حساب المساواة لاعتبارات لها علاقة في جزء منها بتطور المجتمعات نحو الملوك الاستهلاكي، ما أتى إلى انحراقات فردانية.

وحيث أن الفردانية تتناقض والقيم التي أسس عليها المجتمع المغربي، فإن الهلجس الأكبر يتعلق بالضمانات الواجب اتخاذها للاحتماء مما من شأنه أن يؤدي إليها. ولأن ظاهرة الفردانية إسقاط علمي وطبيعي لانحراف الفعل السياسي في النظام الديمقراطي، حيث أن الظاهرة مست أولا النخبة السياسية نتاج للتنافس من أجل السلطة ما دام النظام الديمقراطي يتيح لمن رأى نفسه مؤهلا خوض تلك التنافس.

انطلاقا من ذلك، والبلوغ مستوى متوازن بين قيمتي الحرية والمساواة، يقتضي وجود جهازين منفصلين يمثل كل منهما قيمة. وإذا كان الجهاز المنتخب في النظام الديمقراطي مقرون في تنه بالحرية، فلنا نرى في المؤسسة الملكية عوامل استتباب وضمان المساواة.

تبع لهذا التحليل، يمكن فصل العيانيين السياسية إلى فصلين: فصل يحتمل الحرية ويكون محط التنافس الديمقراطي وفصل يحفظ المساواة ويكون خارج عن التنافس. فالأمن والعدالة مثلا يدخلان في نطاق يقتضي بأن كل المواطنين سواسية وبالتالي أنهما لا يحتملان سياسات مضادة أو سياسات مبنية على مبدأ الأغلبية والأقلية.

#### في طبيعة الرهانات المطروحة

يعيش العالم على إيقاع ثلاث عوامل رئيسية :

← تداعيات ظاهرة العولمة التي تجسد في مسلسل تحطيم الحواجز الجغرافية وفتح الأسواق من جهة وفي الإكراهات المالية الصارمة المفروضة على الميزانيات العمومية من قبل المؤسسات المالية الدولية من جهة أخرى، مما يفرض بالضرورة نحو نموذج اقتصادي معين يعمل على إضعاف إمكانيات تدخل الدولة ويسعى إلى إضعاف مجال السيادة الوطنية في وضع البرامج الاقتصادية المحلية.

← الانفتاح الإعلامي خاصة عبر الانترنت و الغزو الإعلامي عبر القنوات التلفزية الفضائية. ويترتب عن هذا الوضع أن السيادة الوطنية في المجالات الثقافية أصبحت هي الأخرى عرضة للاهتزاز والإضعاف.

← وضع القطب الوحيد الذي فرض سيطرته علميا واقتصاديا وعسكريا رغم بروز بؤسار معلم قوى جهوية جديدة لم يتضح بعد مدى قدرتها على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية.

في خضم هذه العوامل، تتحدد أنواع وطبيعة الرهانات المطروحة على المغرب على المدى المتوسط :

▪ مشروع الجهوية الموسعة كمنطلق لإرادة سياسية لبلورة نهج ديمقراطي مغربي يليق برهان مواجهة الطلقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة بتعداتها المتعددة.

## البرنامج العام

### الديباجة:

## في اقتراح الآليات السياسية بالفلسفة الديمقراطية

بعد أكثر من قرنين من الممارسة الديمقراطية في عدد من الدول، وعلى ضوء ما عرفه القرن العشرين وما تعرفه بداية القرن الحالي من تطور متسرع ومستمر للكتشافات الإنسانية، لا أحد يمكنه أن يجادل في التحولات العميقة التي طرأت على المجتمعات على اختلافها وتنوعها. ومن طبيعة الأحوال فإن هذه التطورات تأثر بشكل أو بآخر على مضمون ومعنى وسيروعة عدد من الآليات التي وضعت لتمثيل المفهوم الديمقراطي.

فإذا كان مفهوم الديمقراطية في بعده الفلسفي لم يطرأ عليه تغيير يذكر حيث يظل مقرونا بهدف إشراك الشعوب في تسيير شؤونها، فإن طريقة التعبير العلمي لهذا المفهوم أضحت محط تساؤلات متعددة وعميقة. وحتى لا نطيل في المسألة، فنقتصر على الاستعانة بالقيتين اعتمدنا كتميز للنظام الديمقراطي مع ما تطرحه رايانا من شك حول بلوغها المقاصد المرغوبة :

**الافتقار العام:** يراد من هذه الآلية أن تمثل الاختيار الشعبي لحاكميه وتقتضي إلى تمثيلية في المؤسسات المنتخبة توازي ما يسري في المجتمع المكون لذلك الشعب من تيارات فكرية ومصالح لضمان التعبير عنها ومعالجتها وفق مبدأ الأغلبية/الأقلية.

السؤال المطروح اليوم هو مدى تمثيلية الهيئات المنتخبة في ما يدعى عليه بالأنظمة الديمقراطية المحلية للشعوب التي تدعى تمثيلها. قد نتأمل في كل التجارب، سواء كانت مبنية على أزواجية القطبين أو على التعددية الحزبية، سنخلص حتما إلى جواب مفاده أن التمثيلية غير حاصلية بالمستوى المرغوب وأن جزءا من الشعب، قد يكره أو يصغر، غير معني بالهيئات المنتخبة، ما يبرزه بصفة خاصة تقادم نسب عدم المشاركة في الانتخابات.

وتتعد المسألة يدخل آلية قياس أو استطلاع الرأي التي تسري طيلة مدة الانتخاب الانتخابي لتطلع بتناقضات صارخة بين موقف الشعب لحظة انتخاب ممثليه وموقفه إبان سن السياسة التي انتخب من أجلها هؤلاء الممثلين.

ومن التحليلات الحاقية والمثينة التي أفضى إليها كذلك مفهوم الاقتراع العام أنه أسس لتعاقب التكاثر والتعالي لدى المنتخبين حيث أصبح يعتبر ذريعة للاستفراد بالقرار وبما تتيحه السلطة من دعوة للطفان.

**فصل السيطر:** يقوم مبدئيا النظام الديمقراطي على مبدأ الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. السؤال المطروح اليوم يرتبط في نفس الوقت بالاستفسار إن ظلت تلك السلط الثلاثة نفسها، لا محيد عنها، ثم إلى أي مدى يحترم مبدأ الفصل بينها.

أما في الجانب الثاني من الاستفسار، فالجواب سريع ما دامت جل الأنظمة الديمقراطية الحالية تتبنى على تسلسل وتابعة بين الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي المنبثق إجمالا عنه. وبالتالي أصبح إجمالا التشريع من اختصاص السلطة التنفيذية وإن احترمت شكليا منهجية المصافحة التشريعية، مما يفرض إلى فقدان مبدأ فصل السلط معناه الأصلي.

أما ما ارتبط بالشق الأول من الاستفسار، فليس جديدا أن لُقب الإعلام بالسلطة الرابعة، يبتارى ذوي السلطة إما على استيعابه أو احتوائه أو زجره لتوجيه الرأي العام حسب مقاصدهم وذوي المال على اختراجه واستعماله لتضام مآزيمهم والدفع بمواليهم للسلطة. وفي هذه النقطة الأخيرة بروز سلطة جديدة أظهرت الأهمية المالية والاقتصادية الأخيرة مدى سلطانها وقوتها في تحديد السياسات الاقتصادية وفي اختراق السياسات العامة للدولة.

ومن مخلفات مثل هذه الأمور أن الفتر الديمقراطي اليوم يعيش بصفة عامة على إيقاع التساؤل والشك وبالتالي أن التجارب التي تمخضت عنه لا تعمل بالضرورة نماذج قابلة للتقليد كما هي.

في مغرب الغد

حيث أن المجتمع المغربي تشكل تاريخيا على تعاقد ضمني بين مكوناته المختلفة، انبثقت منه قيم خاصة تحفظ تماسكه، فسلفة استمراريته ضمن مشروع ديمقراطي مقرونة بالجاهين محتلين :



**تابع**

**البرنامج العام لحزب  
طموح  
يعتمد على الشباب**

**العمل على المحافظة على علاقات دولية  
متزنة ومتوازنة تحافظ على موقع  
وصورة المغرب في المنتظم الدولي  
وتغذي قدرة تأثيره.**

- تحسين النسيج الاقتصادي الوطني عن طريق تدعيم وتقوية البنية الاقتصادية لمواجهة المنافسة الشرسة التي تفرضها العولمة.
- العناية بالهوية الوطنية وبالقيمات الثقافية الوطنية في تنوعها وغناها لتأهيل العنصر المغربي للتفاعل الإيجابي مع العزو الثقافي الأجنبي.
- العمل على المحافظة على علاقات دولية متزنة ومتوازنة تحافظ على موقع وصورة المغرب في المنتظم الدولي وتغذي قدرة تأثيره.
- ولكي يتمكن من رفع هذه الرهانات العصرية بالتمسية لمستقبله، ينطلق المغرب من جهة من وضع علم معتد في ظل قاعدة اقتصادية هشّة ومشترات اجتماعية متزّمة ومن جهة ثانية من تراكم تاريخي غني وحافل قدر على تأهيله من دون شك لمواجهة التحديات بكل طمأنينة. غير أن تفعيل هذا التراكم التاريخي يظل رهينا بالقدرة على ترسيخ ثقة من أجل تعبئة وتجنيب كل الطاقات البشرية الوطنية مما يشترط كثيرا من العدالة بين المقاربة ومساواة وتضامن فيما بينهم في التضحيات وفي الجهود والتزام مضمون للاستفادة الجماعية من عقائد التضحيات التي سيقومون بها.

يتأسس برنامج حزب النهضة على الاعتبارات السليمة الذكر، متطلعا في ذلك من مبادئه التعرية ومن موقفه في النضال السياسي الوطني، وكذلك من واقع البلاد ومن الإمكانيات الموضوعية والذاتية القابلة للتعبئة والتجنيب في آنق المساهمة في اختيار أسبل الطرق وأنجعها لرفع الرهانات المطروحة على البلاد وخلق شروط حياة أفضل لفائدة المغاربة.

**الجهوية كعامل لتشييد النسيج الديمقراطي**

يتميز المغرب بـ " انفراد الملكية المغربية كونها من أعرق الملكيات في العالم" وما تحمله هذه العبارة من خصوصيات محلية متجذرة في التاريخ وحضرة بذلك على شرعية راسخة في صلب الكيان المغربي.

وإذ تجلّى بقوة إشكالية المزج بين مبدئين في الظاهر متناقضين، يستلزمان جهدا واجتهادا مغربيا محضا لتجاوزهما، يبرز الإلحاح الملكي في طرح فكرة الجهوية والعنجهية التسلسلية المعتمدة في تلك الطرح كفرصة تاريخية لإيجاد الصيغة المحلية الديمقراطية مغربية مشبعة بالثقافة المغربية وما أنتجه من قيم ومن مؤسسات متميزة عن باقي النماذج تشكل صلب الهوية الوطنية. وفي هذا الصدد، قد تشكل فكرة الجهوية موقفا حاسما في تدليل المعادلة النظرية وما تطرحه من إشكالية توضيح سواتر وحشود السيلولة ومن يعبر عنها أو من يمكنها في المغرب إذا ما تم تصورهما وفق منظور فكري مغربي وتطبيقها بعيدا عن كل مزيدات واستثناء تلك المرتبطة بطبيعة المؤسسات التي تلازم الأمة المغربية وتتوافق مع خصوصياتها ومرتكزاتها التاريخية.

من هذه المنطلقات، إننا نلعت الإرادة حقيقية في تأسيس تجربة مؤسساتية جديدة، فإنها تقتضي بناء الهيكل الجهوي في معزل عن الموجود من مؤسسات منتخبة على أساس ملائمة هذه الأخيرة مع التصور الجديد على المدى المتوسط عوض أن تصاغ التجربة في خضم الموجود مما سيؤدي لا محال إلى إفراز نفس النتائج وبالتالي إهدار فرصة لا تعرض للتصالح وربط الأواصر مع ترويح البلاد ووضعها في سكة التطور والتقدم نحو آفاق رضاء المقاربة وعزة المغرب.

وإذ نستحضر ما تطرحه القضية الوطنية للوحدة الترابية من رهانات على البلاد، نؤكد أن فكرة الجهوية تضطلع بالمهمة الحاسمة في خلق وضع جديد يتعدى أساسا في وحدة وتناغم كل مناطق المملكة ويلتقي فرض توجه شعولي ومتساوي بينها.

وفي تلك، ينطلق حزب النهضة من تصور مشروع الجهوية الموسعة متعلق بإقامة سياسية لتبوء نفع سيمرطلي مغربي يثيق برهان مواجعة المطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الرابطة بتفدياتها المتعددة.

وإذا كان الهدف الأسنى من مشروع الجهوية هو إنجاز مشروع التقدم الترابي للمملكة عبر تمكين المواطنين من تسيير شؤونهم، فنك يقضي ثلاثة عناصر أساسية :

1. عملية انتخابية جديدة ومسؤولة تمكن من فتح نقاش حول البرامج السياسية وترتق نخبة موهلة للاضطلاع بالمسؤوليات المتمخضة عن الانتخاب الشعبي.
2. رفع جغرافية ذات حجم إنساني تقرب من المجموعات الإنسانية القليلة للأغلبية التمثيلية لضمان الاتصال بها وبمشاكلها وتطلعاتها.
3. وضوح في الاختصاصات وفي حدودها مع التوفر على موهلات تقنية لصح الوسائل المدنية الضرورية لإنجاز المشاريع الجهوية.
4. من جهة ثانية، يقضي الأمر تعزيز آليات تدعيم الهوية المغربية للاحتفاظ بوحدة الكيان المغربي بمختلف رواهه الثقافية، مما يستدعي تقوية الدولة المركزية في مجالات التعليم والثقافة والإعلام العمومي ناهيك عن نور المؤسسة الملكية في الحفاظ على انسجام وتناغم المكونات المجتمعية للأمة المغربية.

وإذا كان مشروع الجهوية الموسعة يقترح على المغاربة مشروع لتطوير أحوالهم ومجالهم ووضعيتهم، فهو ينطلق من مسلم يكون ذلك المبتغى لن يتحقق إلا في أحضان مغرب موحد تتساوى فيه الحظوظ وفق الجهود المبذولة والتناقص السليم. وفي ذلك، لا مكان للمزيدات الذاتية التي تنوب أمام مزايا المشروع المعول.

**المقترحات**



## البرنامج العام

# لحوب طموح قوامه الشباب

### الإجراءات

- مضاعفة الغلاف المالي المخصص للقطاع الثقافي مع تخصيص موارد للعلية بالإبداعات الفكرية والثقافية والفنية والتراثية على جميع أشكالها.
- الإغناء من الضرائب مثل الأنشطة ذات الطابع الفكري والثقافي والفني والترابي.
- إصلاح القوات الثقافية العمومية مع توزيع البرامج ذات البعد الثقافي والفني والفكري.
- تدعيم وتشجيع الأبحاث التاريخية والأنثروبولوجية على صعيد الجامعات المغربية.
- اعتبار الصناعة الثقافية من المعومات الثقافية للمغرب وضم قطاعها لوزارة الثقافة.

### تأهيل الشباب وفتح باب الأمل أمام المجتمع

في ظل العوثرات الاجتماعية المتزايدة، تقل بظلة الشباب الحامل للشهادات من أهم المعوقات التي تمنع من استتباب الأمل في المستقبل. وحيث أن استتباب الثقة مستحيل في غياب الأمل في المستقبل وأن تجسيد الثقة يظل رهين بالمجهودات التي تقوم بها السلطات العمومية للتقريب من هوم ومشاكل الفئات الاجتماعية المعنية، فإن ربح ثقة الشباب المغربي مرتبط بشكل وثيق بفترة الدولة على معلقة مشائله. خاصة تلك المتعطفة بمستقبله بصفة عامة.

من جهة أخرى، وبالنظر للطائقات الطبيعية التي يحملها، فإن العلية بالشباب والعمل على ربح ثقته تمرحلة قبل انخراطه في الأوراش الوطنية بغير استثمارا سياسيا رئيسيا.

### المقترحات

- التنسيق مع الجمعيات المهنية لتنظيم أسلاك للتأهيل في قطاعها وحسب حاجياتها موجهة للشباب الحامل للشهادات تكترم بتوظيفهم في نهاية مدة التأهيل وتخصص بمقتضاها الدولة منحة شهرية لكل شاب انخرط في هذه العلية طيلة مدة التأهيل.
- الإغناء من الضريبة عن الدخل لمدة معينة لكل توظيف لشاب حامل لشهادة جامعية انخرط في برنامج التأهيل.
- تنظيم لقاء وطني بمساهمة الجمعيات المهنية ومجلس التليات يخلص إلى وضع آليات التنسيق لملائمة التكوين الجامعي حسب حاجيات سوق الشغل مع العمل على تمثيل الجمعيات المهنية في مجلس الجامعات.

### المقترحات

- تحسيد التشكيلة الحكومية عن طريق القانون في 15 منصب وزارى مع اختصاصات محددة ودائمة، يعملون تحت الوصاية المباشرة لرئيس الحكومة وفي إطار سياسة حكومية ممنوعة يسهر رئيس الحكومة بطريقة مباشرة على ضمان انسجامها والمعالجتها بين القطاعات الوزارية.
- حذف من العيزانيات الفرعية للوزارات كل المصاريف ذات الطابع الاحتفالي والدعائي واستبدالها بغلاف مالي لدى رئاسة الحكومة يخضع لتعيله للتبرير ولموافقة رئيس الحكومة.
- إلغاء الصنفيق الخاصة الزائدة وإخضاع الصنفيق الأخرى للوصاية المباشرة لرئيس الحكومة ولعراقبة مجلسي البرلمان.
- إخضاع المؤسسات العمومية بطل أشكالها لعراقبة مجلسي البرلمان مع الرفع من إسهامها في العيزانية العامة.
- إصدار قانون للأجور والامتيازات في المؤسسات العمومية.
- إخضاع برامج التعاون الدولية القطاعية لوصاية رئيس الحكومة مع إخضاعها لعراقبة مجلسي البرلمان.
- تقديم قوانين التصفية إلى مجلسي البرلمان في غضون ستة أشهر الموالية لنهية السنة المالية.
- إلغاء نظام نقاعد الوزراء والبرلمانيين.
- تمكين إدارة الضرائب بالعلية خاصة للتقليص من التهرب الضريبي ومنحها كل الإمتيازات الضرورية لبلوغ هذا الهدف.
- اعتماد مراجعة على الضريبة عن الدخل على أساس الرفع من القدرة الشرائية للمداخل الصغرى وضمان العالة عبر تخفيف التاهل على المأجورين والموظفين وإنشاء ضريبة على الثروة.
- اعتماد مراجعة على الضريبة عن الشركات تشجع على الإنتاجية وتحارب بحزم منطق المضاربة بجمع أشكالها والتهرب الضريبي.

### تكرم الثقافة والعامة بالثراث الوطني والاعتناء بتاريخ الأمة

تعد أصلة وتجرس التاريخ المغربي وما نتج عنهما من عنى ومن تنوع ثقافي إحدى المعومات الرئيسية للهوية المغربية. وعلى مدى الزمن وحتى في أسوء مراحله، عونت الثقافة المغربية أحسن وثقية للشخصية المغربية مما أصبها نوعا من الحصانة وثيرا من مميزات التفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى.

كما يستخلص من التاريخ أن مراحل الأوج تزامنت مع العلية التي تم إعلانها للفكر والثقافة والفن والمقالة التي تم احتلالها من قبل رجال الفكر والثقافة والفن بصفة خاصة.

ويستخلص أيضا من التاريخ المغربي أن الثقافة تلعب دورا أساسيا في خلق ظروف الانتماء المجتمعي وتفعيل الأحاسيس الإنسانية المثلى وتوطيد العلاقات الإنسانية داخل المجتمع.

من جهة أخرى، تعتبر الذائرة الجماعية من عوامل إغناء الوعي الوطني وتجسيد الوحدة الوطنية وتدعيم الهوية الوطنية. كما يعتبر الاستثمار في الذائرة الجماعية من المعهام الاستراتيجية للدولة لتوقفها عن طريق الحفاظ على التراث الوطني بجمع أشكاله وتشجيع البحث في التاريخ المغربي وتدعيم الأعمال الفكرية والثقافية والفنية التي تعنى بالفضليا التاريخية وتتبع فرص حفظ الذائرة.





# الجهوية الموسعة

19

## الجهوية الموسعة من منظور حزب المهضة

## مواقف ومقترحات حزب المهضة بخصوص مشروع الجهوية الموسعة

### مقترحات حزب المهضة

بناء على ما سبق، سنلخص مواقف حزب المهضة فيما يتعلق بمشروع الجهوية الموسعة فيما يلي .

#### 1. حذف مجالس الصالات والأقاليم

التعليق : نقل درجات ومعدنات المؤسسات التربوية المنتخبة لحم فطلتها وتنافس مسطر ماها الماشة مع أوضاع الناس على هذا الأساس، يحفز حزب المهضة أن الجماعة المحلية في حدود ترابية نو حجم أصلي متصلة بمجموعة شعبية معينة وبالخصائص تنطق بالتعبير اليومي للشؤون المواطنين وجهة في حدود ترابية منسجمة معينة بنقاء قضاء محتاجين ومهام لتطلعات ساكنتها على معدنات اقتصادية واجتماعية وثقافية يكفلان للقاعدة المثلى والكافية الاحتضان جزء من العمادة الشعبية مع ما تتطلبه من توجيه وتحكم شعبي للمنتخبين.

#### 2. حذف الوصاية على المؤسسات المنتخبة وتدعيم فرعيها العمادية عبر ضبط المعايير الانتخابية

التعليق : في حد ذاتها، تحفز الوصاية طغاة مدينة تؤدي إلى استصدار الفرعة الانتخابية وإفقاد للفعل الانتخابي لمنهولة الأصلي.

#### 3. تدعيم المراقبة البيعية عبر تدعيم قدرات المجلس الأعلى للمصالح والرفوعة

التعليق : في مقابل الوصاية، تحفز أن المجالس المنتخبة مموولة لتجاه التولية في طريقة صرف الميزانيات الموضوعة رهن إشارتها للتضطلع بمهامها وفق الضوابط والأحكام الصادرة عن الدولة. وفي هذا الباب، يطرح المجلس الأعلى للمصالح مهمة المراقبة لإرشاد التولية بكل حقن للتوليين من شأنه أن يتكفل تحقلا قضائيا وإخبار الناخبين بطرق تغيير المؤسسات التي انتخبوها وللقيام بهذه المهام، يلزم المجلس الأعلى للمصالح (الذي كان قد وُجد في المرسوم الملكي رقم 1/1994م).

#### 4. إصدار الجريدة الرسمية للمنطقة بالجماعات المحلية

التعليق : إن الفعل الانتخابي لا يستكمل ما لم يكن الناخب متوفر على المعلومات الكافية لتكوين قناعة حول تسيير منسبته بما أن الفعل اليومي للمواطن لا يرقى إلى مستوى المواطنة الحقة ما لم يكن متوفر بالمعلومات والحكم مشهورة ومعترف عليها. في كتأ الحائزين، تحفز الجريدة الرسمية للجماعات المحلية ضرورة مسزمية بوجود تلك الجماعات.

#### 5. إشباع آنية قانونية ذات طابع إداري تتكفل في المرسوم والقرار والمنكزة خاصة بالهيئات المحلية والجهوية

التعليق : إن المعلن اليومي في الحواضر والبادية المغربية يفرز غياب آنية تسيير العلاقات الإنسانية مما ينتج عنه تشويها للقضاء العراني وكثير من الاستغلال مما يقتضي وجود آنية قانونية على الصعيد الإداري يمكن المؤسسات المنتخبة من تطويع الفعل الإنساني وفق مبدأ التكافؤ في رفعة جغرافية معينة في احترام تام للقوانين الجاري بها العمل كما أنه من شأن وضع مثل هذه الآليات فرز مجال للاحتجاج على صعيد المؤسسات الانتخابية من خلال المصافقة على المراسيم والقرارات من قبل المجالس الجهوية والمحلية.

#### 6. إخراج ميثاق وطني للامركزية واللامركزية

التعليق : من شأن هذا الميثاق، أن يحدد معالم الموكنة للدولة المركزية في تحديد السياسات العامة للتأكد والعلم الموكنة للجماعات المحلية في تنفيذ برامج الاقتصادية والاجتماعية وثقافية طبقا للسياسات العامة البلاد، وعرضيخ التنظيم العرابع عن تلك الإجراء يجعل المتكلمين الوزاريين تحت سلطة وزاراتهم فيما يتعلق بأحترام القوانين ومن السياسات العامة البلاد وتحت سلطة الهيئات المنتخبة فيما يرتبط بتنفيذ البرامج المحلية تحت شقوق الوالي أو العامل.

#### 7. التصحير لاصحاب السلطات التنفيذية إلى الهيئات في المناطق التالية :

- التجارة والصناعة
- النقل
- السكن والتجهيز العراني
- التكوين المهني
- الصحة

### المصطلح

من المعول، أن يشكل ورش الجهوية المنظمة والمترجحة كما طرحه صاحب المائدة منتظما، حفاضا في مسار تنفيذ المرحح الديمقراطي في المغرب، المبني على مبدأ تكين المواطن من التصير الديمقراطي الموروث.

من جهة ثانية، يتميز المغرب بـ " تقولا الملكة المغربية كونها من أعور الملكات في العالم " وما تحمله هذه العبارة من خصوصيات محلية متجذرة في التاريخ وحاضرة بذلك على طرعية واسعة في صلب الكيان المغربي.

ولا تتجلى بقوة للكافة المرحح بين مبدلين في الظاهر متناقضين، يمثلان جيدا واجتماعيا مغربيا محضا لتجاوزهما، يبرز الإلتحاح الملكي في طرح فكرة الجهوية والمنهجية التأسيسية المنهدة في ذلك الطرح كفرصة تاريخية لإيجاد الصيغة المحلية الديمقراطية المغربية منسجمة بالثقافة المغربية وما أنتجته من قيم ومن مؤسسات متميزة عن باقي النول لتشكل صلب الهوية الوطنية.

وفي هذا الصدد، قد تشكل فكرة الجهوية مخرلا حاسما في تدارك المعادلة النظرية وما طرحه من إشكالية توضيح بوناف وحود العمادة ومن يعبر عنها أو من يمثلها في المغرب إلا ما تم تصورها وفق منظور فكري مغربي وتطبيقها بعيدا عن كل مزيفات باستثناء تلك العرربية بطبيعة المؤسسات التي تلتزم الأمة المغربية وتوافق مع خصوصياتها ومركزيتها التاريخية. وإذا كان المغرب قد استلهم لحد الآن جزءا من هيكلته المؤسساتية من التجربة الفرنسية، فإنه بالتالي استخلص نتائجها في التماهيئين اثنين :

- تركيز قوة الأعبان لاحتلال المواقع الانتخابية بالرغم من افتقارها للكفاءة اللازمة للتضطلع بمسؤولياتها المحلية والأهمية لتسيير الشأن العام.
- غياب أي التصاق بين الشعب وبين مؤسساته مع ما يفرز ذلك من تعام التصافية في هذه الأمور.

وبسببة لذلك، تفرز التجربة العمادية المعاصرة عدم ثبوت المؤسسات التأسيسية لعدم تكييفها مع خصوصيات المغربية، وفي نفس الآن إلتحاح المصالح للمنطقة عن هذا التوسع المنهدة أساسا في صيغ الحكامة.

من هذه المنطلقات، إذا كانت الإرادة الحقيقية في تأسيس تجربة مؤسساتية جديدة، فإنها تقتضي بناء الهياكل الجهوية المزمع في مخرج عن الموروث من مؤسسات متخلفة عن أساس ملاءمة هذه الأخيرة مع التصور الجديد على المدى المتوسط، عوض أن تصاح التجربة في خضم الموجود مما سيؤدي لا محال إلى إفرار نفس النتائج وبالتالي إلتحاح فرص لا تعوض للتصالح وربط الأواصر مع تاريخ البلاد ووضعها في مسكة التطور والتقدم نحو آنية رفاهية مغربية وعزة المغرب.

وإذا نستحضر ما طرحه القضية الوطنية لتوحدة الترابية من رهانات على البلاد، نؤكد أن فكرة الجهوية تتطابق بالمهمة الحاسمة في خلق وضع جديد يمثل أساسا في وحدة وتناغم كل مناطق المملكة وبالتالي فرض توجه شعولي ومصنوي بينها.

وفي ذلك، ينطلق حزب المهضة من تصور مشروع الجهوية الموسعة كمنطلق لإرادة سياسية بالبرورة نتج ديمقراطي مغربي يليق برهان مواجهة الطبقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الفريدة بتطبيقاتها المتحدة في حين أن التناقضات المصطنعة تظل من اختصاص المؤسسة المنسجمة بوصفها "صنعة لتوحيد الأمة" ومصعدة لتتخلص ثقافة قبا الشعب، والتوفيق الصلبي على أحواله، في شكل المنطلق".

### تصور حزب المهضة للجهوية الموسعة

إذا كان الهدف الأساسي من مشروع الجهوية هو إنجاز مشروع التكمم الترابي للمملكة عبر تمكين المواطنين من تسيير شؤونهم، فذلك يقتضي ثلاثة عناصر أساسية :

1. عملية انتخابية جيدة ومسؤولة تمكن من فتح نقاش حول البرامج السياسية وفرز نخبة مؤهلة للتضطلع بالمسؤوليات المنسجمة عن الانتساب الشعبي.
2. رفق جغرافية ذات حجم إنساني تقرب من المجموعات الإنسانية القليلة للجنة التأسيسية لضمان الالتصاق بها وتمثيلها وتطلعاتها.
3. وضوح في الاختصاصات وفي حدودها مع التوفر على مؤهلات كافية لضخ الأعمال العامة والدورانية لتأخذ المشاريع الجهوية.

من جهة ثانية، يقتضي الأمر تعزيز آنية تدعيم الهوية المغربية للاحتفاظ بوحدة الكيان المغربي بمنتهى روافده الثقافية، مما يستدعي تولية التولية المركزية في مجالات التعليم والثقافة والإعلام العمومي ناهيك عن دور المؤسسة المحلية في الحفاظ على تماسك وتناغم المكونات المصطنعة للأمة المغربية.

وإذا كان مشروع الجهوية الموسعة يترشح على العنصرية مشروع لتطوير أحوالهم ومجالهم ووضوحهم، فهو ينطلق من مسلم يكون ذلك العنصر أن يتحقق إلا في أحيان مغرب موحده تصانوي فيه الحظوظ وفق الجهود المبذولة والتنافس المتكافئ. وفي ذلك، لا مكان للمزيفات العنصرية التي توجب أمام مرعا المشروع المعول.